ادارة التعليم
مديرية التعليم العام
قسم التعليم غير النظامي

برامج محو الأمية وتعليم الكبار في وزارة التربية والتعليم

اعداد

أ.عبدالله الناصر/ رئيس قسم التعليم غير النظامي

٢٠١٥

المقدمة

إن ما يعيشه العالم اليوم من انفجار معرفي متزايد، وتعقد متطلبات الحياة وتنوعها يقتضيان بناء نماذج إنسانية متميزة متعددة الكفايات والمواهب، والمدرسة على شكلها الحالي بوصفها ممثلة للتعليم الرسمي لا تستطيع توفير متطلبات التعليم النوعي المتميز بأبعاده المختلفة للمتعلمين جميعهم على اختلاف فئاتهم، ولا يقتصر هذا على البلدان النامية فحسب بل يتعداها إلى البلدان المتقدمة.

إن التربية في معناها الشامل هي عملية مستمرة طوال حياة الإنسان تتيح له على الدوام تنمية طاقاته بوصفه فردًا وعضوًا في المجتمع. ولذا فإن التربية المستمرة طوال مراحل الحياة تقوم على خمس ركائز أساسية هي: التعلم للمعرفة، والتعلم للعمل، والتعلم للحياة، والتعلم لكيان الفرد، والتعلم للتعايش معًا، وذلك لتحقيق التنمية المتكاملة للفرد: الشخصية، والاجتماعية، والمعرفية، والانفعالية، معتمداً على اكتساب مهارات الحياة العملية والتنمية الفكرية، وفق نظام قيمي شامل متكامل.

وقد حظي التعليم في الأردن بمستوياته كافة باهتمام موصول من قيادته السياسية، إدراكًا منها لأهمية التعليم ودوره في تحديث المجتمع الأردني وتطويره اجتماعيًّاً واقتصاديّاً، ولذلك فقد حقق الأردن إنجازات تربوية هائلة في الكمّ والنوع نتيجة الاهتمام الواسع بالتعليم والإرادة السياسية التي توافرت له.

وتتكون بنية النظام التربوي في التعليم العام من ثلاث مراحل هي:

١. **مرحلة الطفولة المبكرة:** ومدتها سنتان وتهدف إلى توفير مناخ مناسب يهيئ للطفل تربية متوازنة تساعده في تكوين العادات الصحية السليمة، وتنمية علاقاته الاجتماعية، وتعزيز الاتجاهات الإيجابية وحب الحياة المدرسية لديه، وهي مرحلة مجانية وغير إلزامية.

٢. **مرحلة التعليم الأساسي:** وهي مرحلة إلزامية مجانية مدتها عشر سنوات، وتهدف إلى تحقيق الأهداف العامة للتربية، وإعداد المواطن في مختلف جوانب شخصيته (الجسمية والعقلية والروحية والوجدانية والاجتماعية).

٣. **مرحلة التعليم الثانوي:** ومدتها سنتان، وتهدف إلى إعداد المواطن القادر على تحقيق مجموعة من القدرات والمهارات في مختلف المجالات العلمية والعملية والشخصية والوطنية والقومية والإنسانية.

وقد حظي التعليم في الأردن بتضافر جهود المؤسسات الحكومية والخاصة كافة لتحقيق الإسهام الأكبر للتعليم غير النظامي في جعل الفرص التعليمية والتثقيفية المتاحة فرصًا تواكب المتغيرات الاجتماعية، وتدرك آثارها السلبية في الشباب، وتسهم في جعل الشباب قادرًا على أن يعمل بجدّ ويؤثر في النسيج الاجتماعي من خلال امتلاكه واكتسابه المعارف والمهارات والقدرات الفكرية الملائمة لتلبية احتياجاته، والتي تشمل: الشعور بالأمن والأمان، واستكشاف القيم الروحية والدينية في الحياة، وتحديد نقطة انطلاق آمنة له ترتكز على القيم وإدراك الذات والثقة بالنفس، ومواكبة المتغيرات، مما يتطلب قدرًا من المرونة والقدرة على التكيف والتحرك، والإلمام بنواحي التقدم التكنولوجي والتقنية الحديثة، ومقاومة الانعزال بتنمية الشعور بالانتماء والهوية وباكتساب القبول والاعتراف بالذات، واكتساب الشعور بالنفع والإفادة، وذلك بالإسهام في تنمية المجتمع المحلي بشكل خاص والمجتمع الأكبر بشكل عام، والإقرار بقيمة التعاون والعمل الجماعي.

وللتعرّف أكثر إلى التعليم غير النظامي في النظام التربوي الأردني لا بد من التعرف على بنية وهيكلية هذا النوع من التعليم؛ بالتعرّف إلى مفهومه وعلاقته بتعليم الكبار، وإلى برامجه المتنوعة التي تنفذها وزارة التربية والتعليم.

١- مفهوم التعليم غير النظامي وعلاقته بتعليم الكبار

هناك تداخل كبير بين العديد من المفاهيم التي تحمل معنى التعليم وأنواعه لدى الكثير من الدول، ولاسيما التعليم غير النظامي وتعليم الكبار، وكذلك التعليم الذي يعنى بالراشدين بدءًا من محو الأمية ووصولاً إلى أرقى المستويات في التعليم التخصصي، حيث لا يزال تعليم الكبار في كثير من الدول النامية يستقر في معظمه عند مفهوم محو الأمية ونوع من التدريب المهني، أما الدول المتقدمة التي أبدعت التقانة ودخلت مرحلة الثورة التقانية الثالثة فهي تسعى في المفهوم ذاته إلى تعميم ثقافة الحاسوب وعلوم الاتصال والمعلومات والمعلوماتية.

كما أن التعليم غير النظامي مفهوم يكتنفه بعض الغموض الناجم عن طبيعة الواقع الذي يدل عليه، وقلة الأبحاث الخاصة به، وحداثة الموضوع، وتداخل مفاهيمه مع مفاهيم أخرى مثل

تعليم الكبار والتعليم المستمر والموازي والإضافي والمتناوب، شاملاً مجموعة متعددة ومتنوعة في المستوى والأسلوب من النشاطات التربوية التي تتيح فرص التعلم للعديد من أفراد المجتمع، ويختلف هذا النوع من التعليم عن التعليم النظامي المدرسي والتعليم العرضي الإعلامي.

وفي الواقع يلعب التعليم غير النظامي دورًا كبيرًا في جعل التعليم للجميع حقيقة، وبلوغ أهداف الألفية من أجل التنمية.

أ- تعليم الكبار

لقد استخدم مصطلح تعليم الكبار استخدامًا ذا دلالة معينة في العام ١٩٢٤م، في إنكلترا وغيرها من البلدان الأوروبية، وقد تطور هذا المفهوم وزاد الاهتمام بتعليم الكبار على المستوى الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، مما أدى إلى عقد عدة مؤتمرات دولية عديدة بإشراف اليونسكو. وفي مؤتمر مونترﻳال الذي عقد عام ١٩٦٠م، اتخذ مفهوم تعليم الكبار دائرة أوسع وأشمل؛ إذ لم يعد مرادفًا لمحو الأمية أو الدراسات الحرة أو التدريب المهني، بل صار مفهومًا شاملاً لأي نشاط منظم ثقافي أو مهني تعليمي أو تدريبي للكبار على مستوى يؤدي إلى إعداد المواطن ليسهم في تنمية بيئته، أي يمكّن المواطنين جميعهم من المشاركة الكاملة الحرة في دفع عجلة التنمية من خلال السيطرة على الأساليب الفنية التي أتت بها العلوم والتقانة، إضافة إلى مزاولة المسؤولية المدنية تجاه المجتمع.

أما في الأردن فإن مفهوم تعليم الكبار (وفق أحد أبرز منشورات لجنة تاريخ الأردن: برامج تعليم الكبار ومحو الأمية الصادر عام ١٩٩٢) يقصد به: "جميع أشكال البرامج التعليمية والتأهيلية والتدريبية بمختلف مستوياتها، والتي استحدثت في المملكة تحت مظلة ما يصطلح بتسميته "التعليم غير النظامي"، وذلك من أجل توفير فرص التعليم والتدريب للمواطنين الذين هم خارج إطار التعليم النظامي المدرسي.

ب- التعليم غير النظامي

إن المفهوم العام للتعليم غير النظامي يشير إلى الأنشطة التعليمية المستمرة والمنظمة ذات المدد مختلفة الأطوال، والتي لا ينطبق عليها تعريف التعليم المنظم لأشخاص من مختلف الأعمار، ومن الممكن أن يتم تنفيذ هذا التعليم داخل المؤسسات التعليمية أو خارج نفوذها التقليدي، للحصول

على أمر لاستدراك متطلبات تعلُّمية تحظى بالاعتراف والمشروعية، وفق تسهيلات معينة تخفف من حدة التشريعات الصارمة، وذلك من حيث:

١. الدوام الحر.
٢. تكثيف المناهج والمقررات والمتطلبات وتيسيرها.
٣. صرف النظر عن الحد الأعلى والأدنى للعمر.
٤. اختصار الوقت اللازم لإنجاز المتطلبات أو المستويات.
٥. إمكانية مزاولة الدارس أنشطة عملية أو حياتية إلى جانب الانضمام لمثل هذه البرامج.

ويجوز وفق ظروف كل بلد أن يضم التعليم غير النظامي برامج تعليمية تشمل إكساب مهارات القراءة والكتابة والحساب ومهارات الحياة اليومية ومهارات العمل والثقافة العامة للأطفال والشباب الكبار غير المقيدين بالمدارس. ومن غير الضروري أن تكون برامج التعليم غير النظامي متفقة مع مستويات ومراحل التعليم النظامي، فهي تتسم بملاءمتها لتعليم الأفراد الذين انخرطوا في حياة العمل، مثل مراكز محو الأمية وتعليم الكبار، والجامعة المفتوحة، ومعاهد تدريب المعلمين أثناء الخدمة.

وتعدّ هذه المزية من مزايا النظام التربوي الذي يحقق التعليم المستمر، إذا أتاحت السلطات التربوية الرسمية والمراكز المهنية والثقافية مثل هذه البرامج التعليمية والمهنية.

أما في الأردن فيعرف التعليم غير النظامي على أنه: "كل نشاط تربوي منهجي منظم أو أي تدريب مهني يتم خارج النظام التعليمي النمطي، ويقوم على مراعاة ظروف الدارسين وعقلياتهم وطموحاتهم وقدراتهم الخاصة، بهدف تنمية قدراتهم ومعارفهم ومهاراتهم، وتعزيز مؤهلاتهم التي سوف تؤثر ايجابيًا في سلوكهم وتسهم في رخائهم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وتسمح لهم بأن يصبحوا أعضاء منتجين في المجتمع. وهو تعليم يتم بصورة منظمة ومقصودة وفي فترة زمنية مرسومة، ويكون عادة رديفًا ومساندًا وموازيًا للتعليم النظامي ومعالجًا لمفرزاته وسلبياته، كما أنه يربط التعليم بالعمل المنتج، ويعدّ جزءًا لا يتجزأ من برامج التنمية البشرية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة والمستدامة".

٢- برامج التعليم غير النظامي

تتكون برامج التعليم غير النظامي وتعليم الكبار في وزارة التربية والتعليم من البرامج الواردة في الشكل التالي:

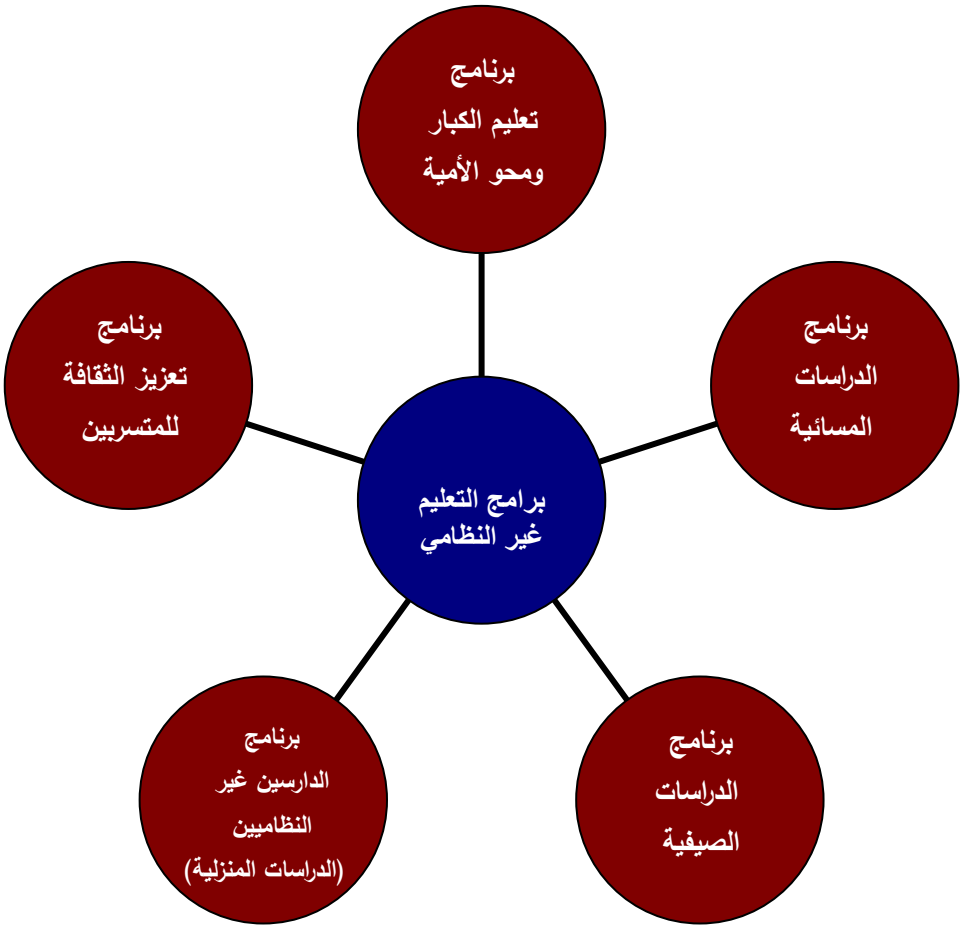

شكل

يبين برامج التعليم غير النظامي في وزارة التربية والتعليم

أولاً: برنامج تعليم الكبار ومحو الأمية

لقد تطور معنى الأمية Illiteracy مع تطور الاتصـــال بين الناس، والتعليم بالكلمة أو الحرف، فقد بدأ الإنسـان الاتصـال بالإشـارات البصـرية ثم بالكلمة المنطوقة، واعتمد فيه على حاسـة السـمع والتعبير الشـفهي، ثم اعتمد على الكلمة المكتوبة منذ أكثر من ثلاثة آلاف سـنة قبل الميلاد لدى الأمم التي عرفت الكتابة والقراءة literacy، وقد أطلق على الشـخص أو الأمة التي تقتصـر على التعلم الشـــفهي فقط صـــفة "الأمي" التي تعني الجهل بمهارة القراءة، وعندما انتشـــرت الكتابة ألصقت بالأمية صفات أخرى سلبية، فأصبحت تعني الجهل بمهارات القراءة والكتابة والحساب وغيرها من الصفات السلبية الأخرى.

ومع تطور الحضـارة ووسـائل الإعلام والمعلومات السـمعية والبصـرية تغيّر مفهوم الأمية فلم يؤكد مهارتي القراءة والكتابة، لأن الشـــخص الأمي الجاهل في مهارات القراءة والكتابة قد يســـتطيع التعلم الشفهي بالوسائل السمعية والبصرية المتعددة، كما يستطيع تعلم حقوق المواطنة والتكيف مع المهنة التي يمارســـها. وقد يسّـــر العيش في المجتمع المعلوماتي للمواطنين إمكانات التعلم الذاتي من الكلمة المنطوقة والمسموعة والصـورة الثابتة والمتحركة، وظهرت مصـطلحات متعددة تتعلق بمفهوم الأمية وتطوره ومجالاته ومســتوياته، منها «الأمية الهجائية» و«الأمية الوظيفية» وأحياناً «الأمية الحضـارية» و«الأمية التقنية»، ونظرًا لسـلبية هذه المصـطلحات فقد اسـتعملت عبارات تدل على محاولات التخلص منها، مثل: «محو الأمية»، و«مكافحة الأمية» للدلالة على المراحل الأولى من التعلم الأســاســي للكبار، أما مصــطلح «محو الأمية الوظيفية» فيعني ربطها بحاجات الإنسـان ومهنته، وأما مصـطلح «محو الأمية الحضـارية» فيعطي الأولوية من التعليم والتعلم لنظام المجتمع الأوسـع الذي أفرز الأمية، ولذلك يتداخل مع محو الأمية الوظيفية ويعالج الأمية من منظور مجتمعي شمولي.

وهكذا يتغير تعريف الأمية بتغير مســتوياتها، وقد يعدّ تعليم الكبار موازيًا لتعليم الصـــغار في التعليم العام؛ فمحو الأمية الهجائية يوازي مسـتوى التعليم الابتدائي للصـغار لمدة أربع سـنوات، ومحو الأمية الوظيفية يوازي التعليم الابتدائي لمدة ست سـنوات، ومحو الأمية الحضـارية يوازي مسـتوى التعليم الأسـاسـي لمدة تسـع سـنوات أو أكثر مع تطور الحضـارة والتقنيات والمعلومات. وقد يطلق على المستويات الأعلى من تعليم الكبار مصـطلح «تعليم الكبار» الذي يسـتمر مدى

الحياة دون سـقف علوي للتعلم والعمر. ويمكن أن يتم تعليم الكبار كتعلم ذاتي خارج المدرسـة، حيث يستفيد الشخص الكبير من الموارد المتاحة في المكتبات والمعارض والمتاحف ومما تقدمه المؤسـسـات الثقافية والإعلامية والمعلوماتية ولاسـيّما الإذاعة والتلفزيون والحاسـوب وتوابعها، فيواصل التعلم الذاتي المستمر مدى الحياة.

ويلاحظ أن الاردن قد حقق تحسناً كبيراً في خفض نسبة الأمية مقارنة ببقية الدول كما هو واضح في التقرير الإقليمي للدول العربية للعام ٢٠١٢م، ويظهر بالشكل البياني الآتي:

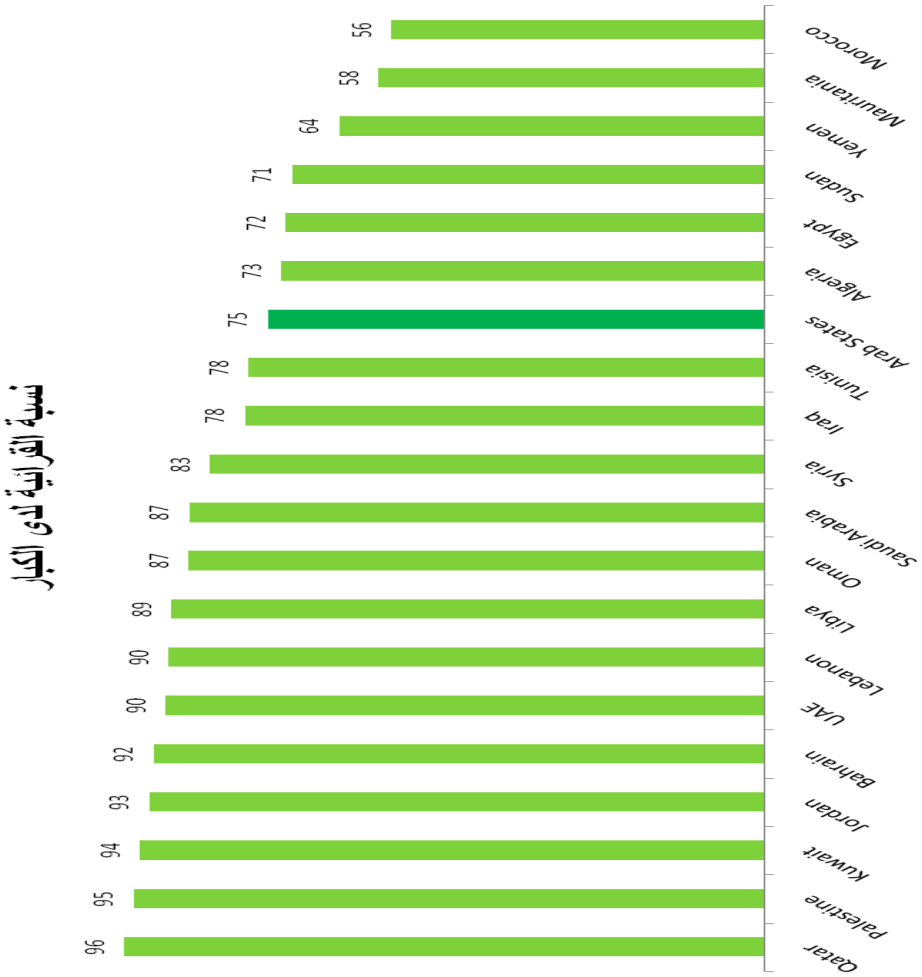

وكذلك بحجم أعداد الأميين كما أشار اليه التقرير نفسه، ويظهر في الشكل البياني الآتي:

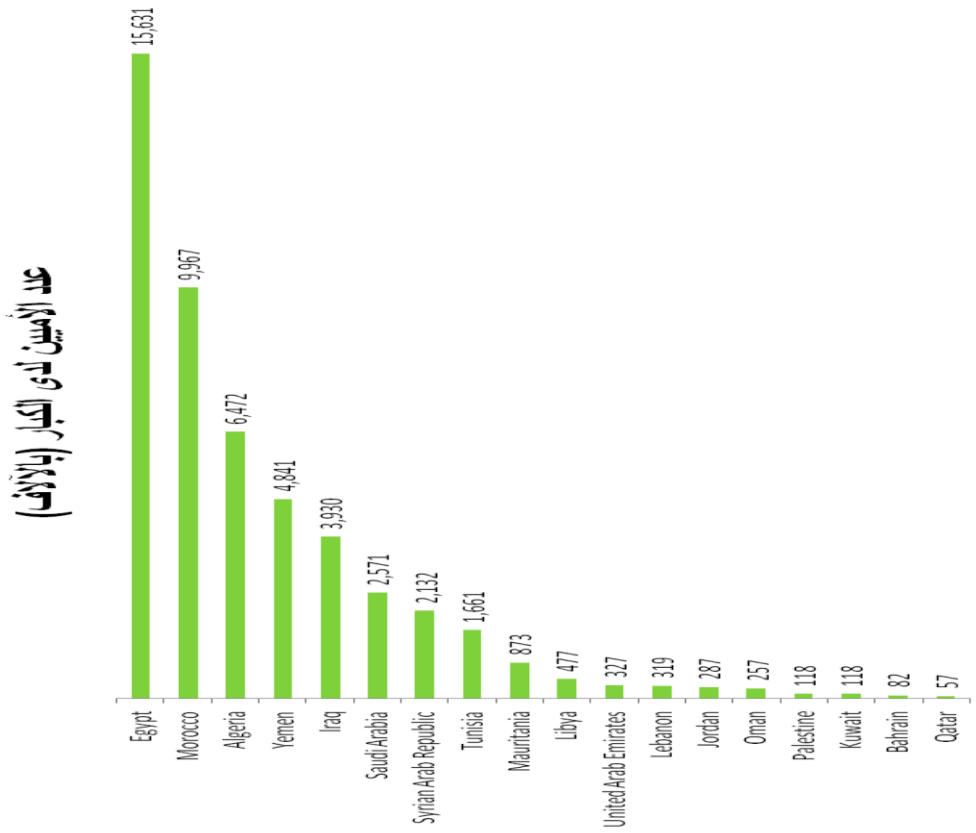

محو الأمية في الأردن

يُعدُّ الأردن واحدًا من البلدان التي قطعت شـوطًا كبيرًا في مكافحة الأمية، وذلك إيماناً منه بحق التعليم للجميع حقاً أصـــيلاً كفله الدســـتور الأردني، وتحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية أمام الجميع بوصفه مرتكزاً أساسياً في قانون التربية والتعليم، ونتيجة اهتمام الهاشميين بهذه المشكلة منذ صدور الدستور الأردني عام ١٩٥٢م، عندما أوعز صاحب الجلالة الملك الراحل الحسين بن طلال (طيب الله ثراه وأسكنه فسيح جناته) بتنفيذ برنامج تعليم الكبار ومحو الأمية في الفرق والوحدات العسكرية، وفي عام ١٩٥٣م، افتتحت وزارة التربية والتعليم صفوفًا ليلية لمحو الأمية وتعليم الكبار، وفي عام ١٩٥٥م، ورد في قانون المعارف في المادة الثالثة والعشـرين منه نص صريح بذلك وهو: " تسعى وزارة المعارف العمومية إلى فتح مدارس شعبية غايتها تثقيف الكبار ممن لم تتح لهم فرصـــة التعلّم أو لم يتمكنوا من مواصـــلة التعلم في المدارس الابتدائية، ولأجل هذه الغاية تسمح الوزارة باستعمال أبنية المدارس الحكومية في أوقات فراغها لهذا الغرض". وقد أُنيطت مهمة الإشـــراف على برامج محو الأمية في عام ١٩٦٥م، بوزارة الشـــؤون الاجتماعية والعمل؛ حيث أصـدرت الدولة نظاماً خاصـاً بتعليم الكبار ومحو الأمية، وجعلت حق الإشـراف عليه من اختصـاص اللجنة العليا لمحو الأمية التابعة لوزارة الشـؤون الاجتماعية والعمل، وتمثل فيها قطاعات الشؤون الاجتماعية ووزارة التربية والتعليم والقوات المسلحة والقطاع الخاص.

وقد أعادت الدولة في عام ١٩٦٨م حق الإشـراف على برامج محو الأمية لوزارة التربية والتعليم، حيث وضـــع نظام جديد لتعليم الكبار ومحو الأمية (نظام رقم ٤٣ لســـنة ١٩٧١)، وكان قانون التربية والتعليم رقم ١٦ لســـنة ١٩٦٤ قد أكّد في الفقرة (٣) من المادة (٥) على "إنشـــاء مراكز لتعليم الكبار ولنشـــر الثقافة العامة في مختلف أنحاء البلاد"، واشـــتمل هذا القانون أيضـــاً على فصـل خاص بتعليم الكبار هو الفصـل السـادس عشـر الذي نص على أن "تعنى الوزارة بنشـر الثقافة بين أفراد الشـعب، وذلك بتأسـيس مراكز لتعليم الكبار على أسـاس من رغبتهم تنظم فيها دراسات علمية وثقافية وعملية وفنية لإتاحة الفرص للنهوض بمستوى حياتهم بأنفسهم". ثم صدر نظام تعليم الكبار رقم (٢٤) عام ١٩٨٠م، الذي أجاز اســـتخدام الأبنية المدرســـية، وتكليف المعلمين بالتدريس، وحدد مدة الدراسة في المراكز بِـــ (١٦) شهرًا للمستوى الذي يعادل الصف الرابع الأســـاســـي، و (١٦) شـــهرًا لمرحلة المتابعين، ونصّ كذلك على أن يكون التدريس في

المراكز لمدة خمسة أيام في الأسبوع، بمعدل ساعتين في اليوم الواحد. ثم صدر نظام برنامج تعليم الكبار ومحو الأمية رقم (٨١) لسنة ٢٠٠٥م الذي كان من أبرز بنوده الرئيسة رفع مكافآت العاملين بالمراكز. كما سنّت التشريعات التي تفرض إلزامية التعليم ومجانيته لمدة ست سنوات في سنة ١٩٥٢م، ثم أصبحت المدة الإلزامية سنة ١٩٦٤م، تسع سنوات، وبعد المؤتمر الوطني الأول للتطوير التربوي الذي عقد في عمان سنة ١٩٨٧م، تم اعتماد بنية التعليم الجديدة منذ العام ١٩٨٩/١٩٩٠م؛ حيث أصبحت إلزامية التعليم عشر سنوات.

واستمرت هذه الجهود واضحة جلية في عهد صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم (حفظه الله ورعاه) الذي يدعو باستمرار إلى ضرورة معالجة مشكلة الأمية؛ لما تفرزه من انعكاسات سلبية على الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية، ولما تسببه أيضًا من عقبات أمام برامج التنمية المستدامة، فكانت التوجيهات الملكية السامية تحثّ دومًا على علاج هذه المشكلة بخطة مدروسة مبرمجة تمثلت في إغلاق الرافد الذي يغذي الأمية، وهم الطلبة الذين يتسربون من المدارس قبل امتلاكهم المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب، حيث صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على نظام جديد لبرنامج تعليم الكبار ومحو الأمية رقم (٨١) للسنة ٢٠٠٥م.

وتكلّلت هذه الجهود بأن تمّ التوسع في إنشاء المؤسسات التربوية حتى شملت مناطق المملكة كافة، وفي الوقت ذاته عملت وزارة التربية والتعليم على افتتاح مراكز لتعليم الكبار ومحو الأمية وتوسعت فيها حتى شملت جميع أرجاء المملكة، وذلك لتوفير الفرص التعليمية للمواطنين الذين حالت ظروفهم دون مواصلة تعلمهم عندما كانوا في سن التعليم المدرسي وأصبحوا يشكلون عائقًا أمام برامج التنمية رغم رغبتهم بمواصلة التعلم، حيث دأبت الوزارة على فتح صفوف دراسية ومراكز لتعليم الكبار ومحو الأمية في أي تجمع سكاني يتوافر فيه (١٠) دارسين، كما قامت بوضع الإجراءات الكفيلة للحدّ من تسرب الطلبة من مرحلة التعليم الأساسي.

وقد سار الأردن بخطوات متطورة لخفض نسبة الأمية عندما بلغت ما يقرب من (٨٨٪)؛ حيث تم البدء بتخفيضها عند صدور الدستور الأردني المعدل في عام ١٩٥٢م، حين أوعز جلالة المغفور له –باذن الله تعالى– الملك الحسين بن طلال المعظم بفتح مراكز لتعليم الكبار ومحو الأمية في الوحدات والألوية العسكرية أولاً، واستمر اهتمام القيادة الهاشمية بموضوع تعليم الكبار

ومحو الأمية حتى عهد جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم، لتصبح هذه المراكز منتشرة في أنحاء المملكة جميعها(بواديها وأريافها ومدنها) تقدم الخدمة التعليمية للأميين من سن ١٥ سنة فما فوق، مما أدى إلى خفض نسبة الأمية في وقتنا الحاضر حيث وصلت عام ٢٠١٣م، إلى (٦,٨٪)، وبواقع (٣,٧٪) للذكور و(١٠,١٪) للإناث. ويبين الرسم البياني الآتي نسبة الأمية خلال العقود الأربعة الماضية:

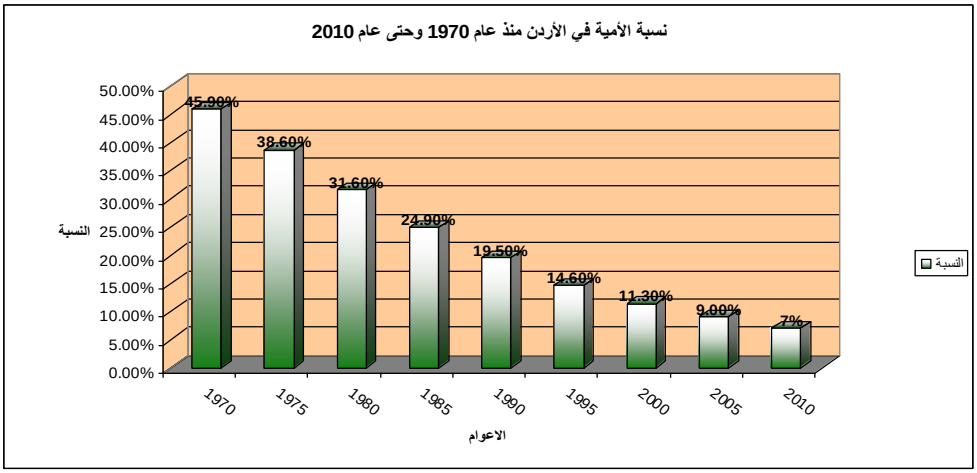

وقد كان اهتمام الوزارة ببرنامج تعليم الكبار ومحو الأمية من أن هذا البرنامج يشـــكل القاعدة والأساس لأي نوع من أنواع التعليم اللاحقة سواء كانت أكاديمية أو مهنية، ولكونه إجراءً تعليميًا يعالج الأوضـــاع التعليمية لدى المواطنين الكبار، ولأنه العلاج لمشـــكلة الأمية التي تؤثر في المجتمع تأثيرًا ســـلبيًا وتبرز آثارها في التخلف الحضـــاري وعدم القدرة على مواكبة المتغيرات المتلاحقة والتطورات السريعة في هذا العصر، والتي تترك بصماتها في مناحي الحياة جميعها ولاسيّما برامج التنمية الشاملة.

ونظرًا لأهمية هذا النوع من التعليم فقد عملت وزارة التربية والتعليم على إعداد وتنفيذ برامج ومشاريع شاملة لمحو الأمية تساعد البرنامج العام وتعمل على خفض نسبة الأمية في الأردن إلى (٥٪) أو أقل بحلول العام ٢٠١٥م، وفي الوقت ذاته أخذ النظام التربوي الأردني بمبدأ التربية المستدامة لمنع ارتداد المواطنين الذين امتلكوا مهارات القراءة والكتابة والحساب إلى الأمية، فأضافت لهم سنتين دراسيتين في "مرحلة المتابعة".

واقع برنامج تعليم الكبار ومحو الأمية في المجال الأكاديمي

تشـــرف وزارة التربية والتعليم على هذا البرنامج منذ عام ١٩٦٨م، من خلال قســـم التعليم غير النظامي، حيث تقوم بتقديم مجموعة من الفرص التعليمية للمواطنين الذين حرموا من التعليم يوم كانوا في ســـنّه، وأصـــبحوا يشـــكلون رغم إرادتهم عقبة كبيرة في وجه خطط التنمية الشـــاملة للمجتمع، وذلك من خلال حلقة متكاملة من البرامج التعليمية تبدأ من الأول الأســـاســـي حتى الثانوية العامة في إطار تربية مستمرة من خلال برامج محو الأمية وما بعد الأمية.

برنامج محو الأمية

برنامج محو الأمية من أكبر البرامج التعليمية التي تقدم للكبار، فهو يشـمل القاعدة الأسـاسـية ويشـــكل اللبنة الأولى لأي نوع من أنواع التعليم أو التدريب، إذ لا يســـتطيع الأمي مواصـــلة دراسته أو تدربه دون امتلاك المهارات الأساسية، ويستمد هذا البرنامج فلسفته وأهدافه من فلسفة وأهداف التربية في الأردن، كما يســتمد مشــروعية العمل به من جميع المراتب التشــريعية بدءًا بالدســـتور ومرورًا بقانون التربية والتعليم وانتهاءً بالأنظمة والتعليمات، ويقدم البرنامج لملتحقيه الكتب والقرطاسية وبعض الحوافز مجانًا.

وقد عملت وزارة التربية والتعليم في هذا المجال بأسلوبين هما:

الأسلوب الوقائي

يتمثل في توفير التعليم الأســـاســـي المجاني والإلزامي لجميع أفراد المجتمع الذين هم في ســـن التعليم المدرســـي ، وقد بدأت وزارة التربية والتعليم العمل على إلزامية التعليم لمدة ســـت ســـنوات منذ سنة ١٩٥٢م، وفي عام ١٩٦٤م، صدر قانون التربية والتعليم الذي عمل على تمديد إلزامية التعليم ومجانيته لتســـع ســـنوات، وفي عام ١٩٨٧م، بعد مؤتمر التطوير التربوي الأول (٦-٧) أيلول عام ١٩٨٧م، مددت إلزامية التعليم لعشـر سـنوات لتشـمل مرحلة التعليم المجاني الإلزامي لجميع الفئات العمرية من ســن الســادســة حتى الســادســة عشــرة. وبذلك يكون النظام التربوي الأردني قد عمل على إغلاق الرافد الذي يغذي حجم الأمية، وعمل على خفضـــــها تدريجيًا مع فتح القنوات بين التعليم النظامي والتعليم غير النظامي.

الأسلوب العلاجي

يقســم هذا البرنامج من حيث المســتوى التعليمي إلى مرحلتين : المرحلة الأولى تســمى مرحلة المبتدئين، ومدة الدراسـة فيها (١٦) شـهرًا أو عامين دراسـيين يمنح المتخرج منها شـهادة دراسـية

تعادل شهادة الصف الرابع الأساسي، والمرحلة الثانية تسمى مرحلة المتابعين ، ومدة الدراسة فيها (١٦) شهرًا أو عامين دراسيين، يمنح المتخرج منها شهادة تعادل شهادة الصف السادس الأساسي.

وفي ضوء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٨٧م، بأن يعدَّ عام ١٩٩٠م، عامًا دوليًا لمحو الأمية، وانسجامًا مع خطة التطوير التربوي التي انبثقت عن المؤتمر الوطني الأول للتطوير التربوي الذي عقد في عمان في الفترة من (٦-٧ أيلول) عام ١٩٨٧م، بشأن تعميم التعليم الأساس ومحو الأمية بحلول العام ٢٠٠٠م، فقد قامت وزارة التربية والتعليم بتنفيذ مشاريع شاملة لمحو الأمية ومساندة للبرنامج العام للتسريع بالخلاص من مشكلة الأمية، وتهدف هذه المشاريع إلى تزويد الدارس بمهارات القراءة والكتابة والثقافة المهنية لرفع مستواه الثقافي والاجتماعي والاقتصادي.

وتتلخص هذه المشاريع في:

١- مشروع محو الأمية في غور الأردن، الذي يهدف إلى محو أمية (١٢,٠٠٠) مواطن وتزويدهم بالمهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب والثقافة المهنية والتثقيف الصحي والاجتماعي، وإكسابهم مهارات في أساليب الزراعة ووقاية النباتات.

٢- مشروع محو الأمية في لواء مادبا، الذي يهدف إلى التغلب على مشكلة الأمية في هذه المنطقة من خلال محو أمية (٥,٠٠٠) مواطن، وتزويدهم بالمهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب والثقافة المهنية والتثقيف الصحي والاجتماعي، وإكسابهم مهارات في أساليب الزراعة وتربية الماشية، وأساليب التعامل مع السائحين.

٣- مشروع محو الأمية في منطقة معان، والذي يهدف إلى محو أمية (٦,٥٠٠) مواطن، وتزويدهم بالمهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب والثقافة المهنية والتثقيف الصحي والاجتماعي، وإكسابهم مهارات في أساليب الزراعة وتربية الماشية، وأساليب التعامل مع السائحين.

٤- مشـروع محو الأمية وتعليم الكبار في قرى ريادية مختارة، يتضـمن هذا المشـروع توفير التعليم والثقافة المهنية والصـــحية والاجتماعية للأميين في (٦٠) قرية بالمملكة، حيث يصل عدد المستفيدين من هذا البرنامج إلى ما يقرب من (١٤,٤٤٨) مستفيدًا.

فلسفة وأهداف برنامج تعليم الكبار ومحو الأمية

يسـتمد هذا التعليم فلسـفته وأهدافه من فلسـفة وأهداف التربية والتعليم في الأردن، حيث تسـتند هذه الفلسفة على أسس احترام كرامة الفرد وحريته، وتقدير المصلحة العامة للمجتمع، كما تقوم على العدل الاجتماعي، وإتاحة الفرص المتسـاوية في التعليم لجميع أبناء الأردن وبناته، واحترام الحرية والنظام الديمقراطي الذي يتيح للمواطنين أن يسـهموا في حكم أنفسـهم وإدارة شـؤونهم في شتى الميادين، على أساس من المعرفة والمصلحة المشتركة.

كما تنبثق عن هذه الفلســـفة في هذا الميدان أهداف عامة تتمثل في إعداد المواطن الصـــالح المتمسك بجميع حقوق المواطنة الصالحة، وتنمية مهارات نقل الأفكار بسهولة إلى الآخرين من خلال التعبير الكتابي، ومسـاعدة الفرد على النمو السـوي (جسـميًا وعقليًا واجتماعيًا وعاطفيًا)، ورفع المسـتويات الصـحية والاقتصـادية والترويحية، وفهم البيئة الطبيعية والاجتماعية والثقافية، متدرجًا من البيت فالقرية فالمدينة فاللواء فالمحافظة فالأردن فالوطن العربي الكبير فالمجتمع الإنساني.

أما الأهداف الخاصة للبرنامج فتتمثل في العمل على:

- خفض نسبة الأمية بين (٠,٥ – ١٪) سنويا لتصل إلى (٥٪) أو أقل في العام ٢٠١٥م.
- الإسهام في تعميم التعليم.
- رفع المستوى الثقافي والعلمي لدى الدارسين.
- محاولة توفير فرص عمل مناسبة ومحاربة البطالة.
- تنمية وتطوير المجتمع من خلال إكسـاب الملتحقين بالبرنامج مهارات الحياة الأسـاسـية والضرورية.

مناهج وكتب محو الأمية

إن قدم وعدم حداثة مناهج وكتب محو الأمية كان من أبرز المشكلات التي واجهت برنامج محو الأمية؛ حيث تجاوز عمرها الثلاثة عقود، مما دفع وزارة التربية والتعليم إلى تطوير كتب ومناهج محو الأمية في العام ٢٠٠٩م، والتي تشمل اللغة العربية والتربية الإسلامية والرياضيات والثقافة العامة ومهارات استخدام الحاسوب واللغة الانجليزية، وذلك سعياً منها لمعالجة الأمية بمفهومها المعاصر، وليتمكّن المتعلّم ويصبح قادرًا على التعامل والتعايش مع ظروف الحياة المعاصرة، وصنع القرار وحلّ مشكلاته بنفسه على أسس منهجية سليمة، وتفعيل مهارات القيادة والتواصل الاجتماعي البنّاء المتمثّل بالقدرة على الحوار والتعاون ونقل أفكاره إلى الآخرين بسهولة والتأثير فيهم إيجابيًا، وتحسين الوضع الاقتصادي على المستويين: الفردي، والوطني، وكلّ ذلك لأخذ الدور في بناء مجتمع معلوماتيّ سليم يسهم بدوره – بوصف العالم قرية صغيرة – في تنمية المجتمع الإنساني.

وقد رأت الوزارة – بما يتفق ومقتضيات التطوير– ضرورة وضع مناهج جديدة لتعليم الكبار ومحو الأمية تواكب حاجات الفئة المستهدفة وخصائصها النفسية والنمائية، وتمكنها من أداء دورها الجديد في عملية التعلم؛ فتسهم بفعالية في دفع عجلة التنمية المستدامة من خلال صقل شخصية الفرد المتكاملة القادرة على المشاركة في عمليات التنمية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، كما تمكِّن المعلم من أداء دوره الجديد بما يتوافق مع متطلبات المرحلة الزمنية التي نعيشها المتمثلة في تفجّر المعرفة، وكثرة مصادرها وتنوّعها والاتصال الوثيق مع تكنولوجيا المعلومات، على أن يكون ذلك انطلاقًا من معطيات اقتصاد المعرفة المؤطّرة بفلسفة التربية والتعليم في الأردن والحضارة العربية الإسلامية ومبادئ الدستور الأردني والتجربة الوطنية الأردنية.

وعليه فإنّ ظروف التطوير تقتضي أن تُبنى مناهج تعليم الكبار ومحو الأمية على مجموعة من الأسس العامة المنطلقة من المفهوم الحديث للقرائية التي أضحت تعني: عملية تعلُّم الأفراد كيفية تحقيق أهدافهم الشخصية، وتنمية معارفهم ومهاراتهم وإمكاناتهم، والمشاركة في المجتمع المحلي والمجتمع الأوسع، في ظل المقولات الأربع: "تعلّم لتعرف"، و"تعلّم لتعمل"، و"تعلّم لتكون "، و"تعلّم لتعيش مع الآخرين"؛ وإنّ هذه الأسس يمكن إيجازها في ما يلي:

أ– الأساس المعرفي

يستهدف برنامج تعليم الكبار ومحو الأمية تزويد المتعلم بقدر من المعارف والمهارات التي تعينه على أن يصبح فردًا متنوّرًا (Literated)، وعلى هذا فإنّ البرنامج سيقوم على فكرة التنوير (Literacy) بأشكاله المتنوعة، كالتنوير الهجائي (اللغوي)، والعلمي (إمداد الفرد بقدر من الثقافة العلمية)، والبيئي، والحاسوبي.

علمًا بأنّ مضامين هذا التنوير – بأشكاله المتنوعة – ينبغي أن تأتي تصريحية نظرية (Declarative) تارة، وعملية إجرائية (Procedural) تارة أخرى، ثم إنّ هذه المضامين النظرية والعملية ينبغي أن تشير إلى مزج المعرفة المتخصصة (Craft Knowledge) بمعرفة الإدراك السليم التي تتأتى للمتعلم من خلال خبراته الحياتية، كتلك التي تتأتى للفلاح والصانع والعامل.

ب– الأساس الاجتماعي

يجب أن تخاطب مناهجُ تعليم الكبار ومحو الأمية المتعلّمَ بوصفه فردًا في مجتمع، ثم تسعى إلى إكسابه مهارات اجتماعية تساعد على صقل شخصيته المتكاملة، وتعينه على أداء دوره في مجتمعه على أتمّ وجه؛ فيشارك بفعالية في عمليات التنمية على تنوّع أبعادها، ولاسيّما أنّ فئة الكبار لها الأثر الأبرز في بناء المجتمع وصوغ فلسفاته وتشكيل رأيه العام وبناء قياداته، ويكون ذلك من خلال حرص المناهج على توظيف المعارف اللازمة اجتماعياً في المجالات المتعددة: كالمواطنة الصالحة، والثقافة الصحية، والثقافة المهنية، والثقافة السكانية، والثقافة الأسرية، وحقوق الإنسان، وغير ذلك، فيتمثّلها الدارس ويترجمها إلى أنماط سلوكية ومهارات حياتية اجتماعية إيجابية حيّة تعكس عادات واتجاهات وقيمًا ترقى به وبأسرته وبمجتمعه، مع مراعاة استيعاب المناهج للتحوّلات والتغيّرات الاجتماعية ذات العلاقة بالتكنولوجيا والتقنيات العلمية والحضارية.

ج– الأساس النّفسي

تُعدّ مراعاة الخصائص النفسية والنمائية للفئة المستهدفة من أبرز الأسس التي ينبغي أن تقوم عليها مناهج تعليم الكبار ومحو الأمية؛ إذ لا يمكن لها أن تحقق أهدافها إلا إذا كانت منطلقة من إشباع حاجات المتعلّمين ورغباتهم وميولهم، وعاملة على احترام كرامتهم وحريتهم، ومراعية للفوارق الفردية بينهم ولظروفهم النفسية التي يشوبها – في كثير من الأحيان – الخوف والقلق

الاجتماعيان؛ كي يتفاعلوا معها ويتمثّلوا دورهم في العملية التعلّمية التعليمية، وذلك بما تتضمنه هذه المناهج من إستراتيجيات تعلّمية تعليمية وإستراتيجيات تقويمية نوعية توافق حاجات المتعلم وميوله وقدراته وظروفه النفسية، وبما تسعى إلى إكسابه للمتعلم من مهارات اجتماعية لازمة وضرورية في صورتيها: النظرية والتطبيقية.

ويتوقّع من المتعلم بعد إنهاء المرحلتين: المبتدئين والمتابعين أن يكون:

- معزِّزًا لقيم الإيمان بالله –سبحانه وتعالى– وانعكاسها في حياته العامة، ومدركًا لحقيقة الإسلام والعقيدة والأحكام والشعائر والعبادات والمعاملات التي يقوم عليها، وواعيا بسيرة الرسول –صلى الله عليه وسلم– ومرتبطًا بالقيم الإسلامية والعربية وتمثلها خلقا ومسلكا.
- معتزّاً باللغة العربية؛ بأن يعدّها قيمة حضارية وجودية، وبأن يعدّها أداة تواصل اجتماعي.
- مدركًا للحقائق والوقائع الأساسية المتعلقة بتاريخ الأمة الإسلامية والعربية والشعب الأردني في عمقه العربي والإسلامي بوجه خاص، والإنساني بوجه عام.
- محبًّا للوطن ومنتميًا إليه ومعتزًّا به وبقيادته الهاشمية، وقادرًا على المشاركة في حلّ مشكلاته والمحافظة على أمنه واستقراره ومكتسباته، والإسهام في بناء مؤسساته.
- مكتسبًا مفاهيم ومعارف ومهارات حياتية أساسية، وقادرًا على ربطها بالحياة.
- قادرًا على استخدام تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال الحديثة في تعلّمه وتواصله مع الآخرين.
- قادرًا على استخدام التعلّم الذاتي والمستمر.
- قادرًا على الإسهام في عمليات التنمية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية في مجتمعه والمجتمع الإنساني.
- مبديًا قيّمًا واتجاهات وسلوكات إيجابية تجاه نفسه، ومجتمعه، ووطنه، والمجتمع الإنساني.

إنجازات برنامج تعليم الكبار ومحو الأمية

اهتمت وزارة التربية والتعليم بالتعليم غير النظامي لدوره الكبير في تعميم التعليم، ولأنه يقدم الخدمات التعليمية للمواطنين الكبار الذين فاتتهم فرص التعليم، وقد جاء هذا الاهتمام تنفيذًا للتوجيهات الملكية السامية، وتوصيات مؤتمر التطوير التربوي الأول، وخطط التطوير التربوي

الفرعية. ونتيجة لهذه العناية فقد حقق هذا النوع من التعليم إنجازات رئيسة وملموسة في جميع مجالاته، وهي:

أ- الإنجازات الكمّية

توضح الجداول التالية نسبة الأمية العامة في الفئات العمرية (١٥) سنة فأكثر في الأردن منذ عام ١٩٦١م، وحتى عام ٢٠١٣م:

العام	النسبة
١٩٦١	٦٧,٦٪
١٩٧٠	٤٥,٩٪
١٩٧١	٤٤,٣٪
١٩٧٢	٤٣٪
١٩٧٣	٤١,٥٪
١٩٧٤	٤٠,١٪
١٩٧٥	٣٨,٦٪
١٩٧٦	٣٧,٢٪
١٩٧٧	٣٥,٨٪
١٩٧٨	٣٤,٣٪
١٩٧٩	٣٣,١٪
١٩٨٠	٣١,٦٪
١٩٨١	٣٠,٣٪
١٩٨٢	٢٩٪
١٩٨٣	٢٧,٧٪

العام	النسبة
١٩٨٤	٢٦,٣٪
١٩٨٥	٢٤,٩٪
١٩٨٦	٢٣,٨٪
١٩٨٧	٢٢,٦٪
١٩٨٨	٢١,٣٪
١٩٨٩	٢٠٪
١٩٩٠	١٩,٥٪
١٩٩١	١٨,٧٪
١٩٩٢	١٧,٨٪
١٩٩٣	١٦,٧٪
١٩٩٤	١٥,٦٪
١٩٩٥	١٤,٦٪
١٩٩٦	١٣,٧٪
١٩٩٧	١٢,٧٪
١٩٩٨	١٢٪

العام	النسبة
١٩٩٩	١١,٧٪
٢٠٠٠	١١,٣٪
٢٠٠١	١١,٠٪
٢٠٠٢	١٠,٣٪
٢٠٠٣	٩,٩٪
٢٠٠٤	٩,١٪
٢٠٠٥	٩,٠٪
٢٠٠٦	٨,٩٪
٢٠٠٧	٧,٩٪
٢٠٠٨	٧,٧٪
٢٠٠٩	٧,٢٪
٢٠١٠	٧٪
٢٠١١	٦,٧٪
٢٠١٢	٦,٧٪
٢٠١٣	٦,٨%

ويوضح الجدول التالي عدد مراكز تعليم الكبار ومحو الأمية وعدد الملتحقين بها حسب الجنس للأعوام الدراسية من ١٩٦٧/ ١٩٦٨م، إلى ١٩٩٤/١٩٩٥م:

العام الدراسي	عدد مراكز محو الأمية			عدد الملتحقين بالمراكز		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
١٩٦٨/١٩٦٧	٧٣	٨٢	١٥٥	١٤٧٣	١٩٣٠	٣٤٠٣
١٩٦٩/١٩٦٨	٥٢	٧٥	١٢٩	١٠١٣	١٥٥٤	٢٥٦٧
١٩٧٠/١٩٦٩	٦٤	٩٦	١٦٠	١٢١٠	١٩٦٨	٣١٧٨
١٩٧١/١٩٧٠	٨٠	٩٠	١٧٠	١٤٠٥	١٥٦٣	٢٩٦٨
١٩٧٢/١٩٧١	٨٨	١١٠	١٩٨	١٧٨٥	٢١٣٥	٣٩٢٠
١٩٧٣/١٩٧٢	٩٦	١٢٠	٢١٦	١٧٨٤	٢٣٥٨	٤١٤٢
١٩٧٤/١٩٧٣	٩٧	١٢٤	٢٢١	١٧٦٧	٢٤٣١	٤١٩٨
١٩٧٥/١٩٧٤	١٦٠	١٤٥	٣٠٥	٣٣١٠	٢٨٩٤	٦٢٠٤
١٩٧٦/١٩٧٥	١٧٨	١٩٥	٣٧٣	٣١١٢	٣٦٤٤	٦٧٥٦
١٩٧٧/١٩٧٦	١٧٦	٢٥٠	٤٢٦	٢٧٥٦	٤١٩١	٦٩٤٧
١٩٧٨/١٩٧٧	١٦٣	٣٠٧	٤٧٠	٢٨٤١	٤٩٧٠	٧٨١١
١٩٧٩/١٩٧٨	١١٢	٣٦٧	٤٧٩	١٩٦٦	٦٧٦٧	٨٧٣٣
١٩٨٠/١٩٧٩	١٣٠	٤٨٥	٦١٥	١٩٤٥	٨٢١٩	١٠١٦٤

العام الدراسي	عدد مراكز محو الأمية			عدد الملتحقين بالمراكز		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
١٩٨١/١٩٨٠	١٢١	٥٣٠	٦٥١	١٩٧٧	٩٠٥٧	١١٠٣٤
١٩٨٢/١٩٨١	٧٤	٤٨٦	٥٦٠	١٣٣٩	٧٥٧٢	٨٩١١
١٩٨٣/١٩٨٢	٨٧	٤٧١	٥٥٨	١٥٢٣	٧٥٣١	٩٠٥٤
١٩٨٤/١٩٨٣	٧٦	٤٦٥	٥٤١	١٣٥١	٨٠٢٣	٩٣٧٤
١٩٨٥/١٩٨٤	٨٨	٤٥٦	٥٤٤	١٧٤٢	٧٩٨٤	٩٧٢٦
١٩٨٦/١٩٨٥	٧٨	٤٨١	٥٥٩	١٣٣٤	٧٦٢٢	٨٩٥٦
١٩٨٧/١٩٨٦	١١٥	٦١٧	٧٣٢	١٩٤٤	٩٩٣٥	١١٨٧٩
١٩٨٨/١٩٨٧	٩٢	٥٩٥	٦٨٧	١٦٩٧	٩٨٠١	١١٤٩٨
١٩٨٩/١٩٨٨	٨٤	٥٥٠	٦٣٤	١٤٢٦	٩٠٥٠	١٠٤٧٦
١٩٩٠/١٩٨٩	٥٥	٤٢٩	٤٨٤	١١١٥	٨٨٦٦	٩٩٨١
١٩٩١/١٩٩٠	٦٩	٥٦٨	٦٣٧	١٢٤٨	١٠٣١١	١١٥٥٩
١٩٩٢/١٩٩١	٦٩	٥٦٧	٦٣٦	١١٦٦	٩٧٠٢	١٠٨٦٨
١٩٩٣/١٩٩٢	٦٧	٥١٤	٥٨١	١١٣٠٢	٨٧٢٩	١٠٠٤١
١٩٩٤/١٩٩٣	٧٥	٥٩٦	٦٧١	١٣٣٣	٩٢٠٨	١٠٥٤١
١٩٩٥/١٩٩٤	٥٥	٥٢١	٥٧٦	١١٥٠	٩٣٦٨	١٠٥١٨

كما يوضح الجدول التالي عدد مراكز تعليم الكبار ومحو الأمية وعدد الملتحقين بها، وكذلك نسب الأمية التفصيلية حسب الجنس للأعوام الدراسية من ١٩٩٥/ ١٩٩٦م إلى ٢٠١٢/ ٢٠١٣م:

العام الدراسي	عدد مراكز محو الأمية			عدد الملتحقين بالمراكز			نسبة الأمية التفصيلية			
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	السنة	ذكور	إناث	العامة
١٩٩٦/١٩٩٥	٥٢	٥٢١	٥٧٣	١٠٦٠	٩٤٩٩	١٠٥٥٩	١٩٩٦	٨,٨٪	٢٠,٦٪	١٣,٧٪
١٩٩٧/١٩٩٦	٧٣	٥٨٦	٦٥٩	١١٧٩	١٠٢٩٦	١١٤٧٥	١٩٩٧	٧,٦٪	١٩,٢٪	١٢,٧٪
١٩٩٨/١٩٩٧	٥٩	٥٠٨	٥٦٧	٨٢٣	٨٢٩٣	٩١١٦	١٩٩٨	٦٪	١٧,٦٪	١٢٪
١٩٩٩/١٩٩٨	٥٨	٤٣٨	٤٩٦	١٠٥٠	٦٧٧٢	٧٨٢٢	١٩٩٩	٦,٥٪	١٨,٤٪	١١,٧٪
٢٠٠٠/١٩٩٩	٥٦	٤٠٣	٤٥٩	٨٤٨	٥٥٤٢	٦٣٩٠	٢٠٠٠	٥,٧٪	١٦,٢٪	١١,٣٪
٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٨	٣٤٧	٣٧٥	٥١٥	٤٩٦٨	٥٤٨٣	٢٠٠١	٥,٦٪	١٦,٢٪	١١,٠٪
٢٠٠٢/٢٠٠١	٣٢	٣٠٦	٣٣٨	٥٩٠	٣٨٧٩	٤٤٦٩	٢٠٠٢	٥,٤٪	١٥,٢٪	١٠,٣٪
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٣٢	٣٣٠	٣٦٢	٥٥٠	٤١٣٠	٤٦٨٠	٢٠٠٣	٥,١٪	١٤,٨٪	٩,٩٪
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٤٣	٢٩٠	٣٣٣	٦١٨	٣٥٨٢	٤٢٠٠	٢٠٠٤	٤,٥٪	١٤,١٪	٩,١٪
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٣٣	٢٩١	٣٢٤	٤٠٦	٣٤١٥	٣٨٢١	٢٠٠٥	٤,٨٪	١٣,٣٪	٩,٠٪
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٣٢	٢٤٥	٢٧٧	٣٩٧	٣١٦٣	٣٥٦٠	٢٠٠٦	٤,٨٪	١٣٪	٨,٩٪
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٣٨	٣٧٦	٤١٤	٨٢٧	٤٨٠٩	٥٦٣٦	٢٠٠٧	٤,٣٪	١١,٦٪	٧,٩٪
٢٠٠٨/٢٠٠٧	١٩	٤١٢	٤٣١	٤٥٥	٦٠٠٢	٦٤٥٧	٢٠٠٨	٤,١٪	١١,٤٪	٧,٧٪
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٩	٤٤٤	٤٧٣	٥٩٨	٥٥٣٠	٦١٢٨	٢٠٠٩	٣,٧٪	١٠,٨٪	٧,٢٪
٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٦	٤٤٤	٤٧٠	٣٥٠	٥٢٣٣	٥٥٨٣	٢٠١٠	٣,٧٪	١٠,٣٪	٧٪
٢٠١١/٢٠١٠	٢٨	٤٦٩	٤٩٧	٣٥٥	٥٥٢٣	٥٨٧٨	٢٠١١	٣,٦٪	٩,٩٪	٦,٧٪
٢٠١٢/٢٠١١	٤٠	٤٦٤	٥٠٤	٥١٧	٥٧٤٤	٦٢٦١	٢٠١٢	٣,٥٪	١٠٪	٦,٧٪
٢٠١٣/٢٠١٢	٢٨	٤٦٩	٤٩٧	٣١٨	٤٩٥٦	٥٢٧٤	٢٠١٣	%٣,٧	%١٠,١	%٦,٨

ب- **الإنجازات النوعية**

لقد أسهمت برامج تعليم الكبار ومحو الأمية التي أعدتها وزارة التربية والتعليم في معالجة العديد من القضايا والمشكلات التعليمية والاجتماعية والاقتصادية للفرد والمجتمع على حد سواء؛ فمن الناحية التعليمية أسهمت هذه البرامج في توفير فرص التعليم للذكور والإناث على حد سواء وهو الأمر الذي أدى إلى تعميق الوعي الوطني والقومي لديهم محققًا العدل والمساواة فيما بينهم تحقيقًا لأهداف التعليم للجميع، وتنفيذًا سريعًا لخطط التنمية الشاملة، وأسهمت أيضًا بتوفير فرص جيدة للكبار الراغبين في تعويض ما فاتهم من فرص التعليم، وذلك بمعالجتها بعض الإفرازات السلبية للتعليم النظامي المدرسي، إذ أمكن من خلاله تدارك ما قصّر أو عجز عن تحقيقه التعليم النظامي لأعداد كبيرة من المواطنين وهم في سن التعليم.

وبالتكامل الرأسي والأفقي بين التعليمين النظامي وغير النظامي من خلال التعلم متعدد القنوات والتعلم الذاتي والتقنيات، سعت هذه البرامج إلى تحقيق التكامل بين مؤسسات وبرامج التعليمين النظامي وغير النظامي، وذلك من خلال الجمع بين التدريب والتعليم، مما أدى إلى الإسهام في تنمية شخصية الفرد المتكاملة القادرة على المشاركة في عمليات التنمية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية.

كما أسهمت هذه البرامج في تفعيل ديمقراطية التعليم لضمان تعلم أساسي للمواطنين كافة، وتبني شبكة للتعليم المستمر مدى الحياة ضمن فلسفة واضحة المعالم على أن تكون المؤسسة التعليمية مؤسسة تعتمد نظام التعلم المفتوح الذي يعتمد على شبكات المعرفة ووسائل تكنولوجيا التعلم الجديد والتواصل الفعال مع القطاعات المختلفة، كما أسهمت هذه البرامج في إعداد المعلمين الأكفاء لتولي تدريس هذه الفئة من المجتمع انطلاقًا من أن المعلم المُعدّ والمدرب يستطيع إيجاد تعلم فعال لدى الفرد، وذلك بعقد مشاغل تعليمية للمعلمين تزودهم بالأساسيات في أساليب التدريس والخصائص النمائية للكبار ضمن خطة مرسومة، وذلك للتعديل من آثار الأمية على الجميع.

أما من الناحية الاجتماعية فقد أكدت هذه البرامج الاهتمام بالفرد والمجتمع على حدٍ سواء؛ فقد أكدت الاهتمام بشخصية الفرد الجسمية والصحية والنفسية، وأكسبته المهارات الاجتماعية والأنشطة اللازمة التي تساعده في مواجهة مشكلات الحياة التي أدت إلى التغيير في سلوكه

وأدت إلى العمل على تقدمه وتطوره نحو الأفضل من خلال زيادة الوعي المعرفي والعلمي لديه، وزادت ثقة الفرد بنفسه وحققت مطالب النمو لديه وساعدته في تحقيق دوره الاجتماعي وتغيير أفكاره الخاطئة، مما أدى إلى إكسابه المهارات اللازمة ليستطيع إحداث التغيير لديه ولدى المجتمع نحو الأفضل للنهوض به والعمل على تقدمه، وساعدت هذه البرامج ايضًا على استيعاب التحولات والتغيرات الاجتماعية والمعرفية ذات العلاقة بالتكنولوجيا والتقنيات العلمية والحضارة المختلفة التي تسهم في تقدم المجتمع.

أما من الناحية الاقتصادية فقد أدت هذه البرامج إلى إشباع رغبات الفرد واهتماماته وميوله وزادت من الإنتاجية في العمل حسب ما تتطلبه حاجات المجتمع وسوق العمل، مما أدى إلى رفد المجتمع بالكفاءات المهنية والقوى العاملة المدربة والمؤهلة التي تسهم في نهوضه.

ثالثًا: برنامج الدارسين غير النظاميين (الدراسات المنزلية)

حرصًا من وزارة التربية والتعليم على إتاحة الفرص التعليمية للطلبة المنقطعين عن الدراسة والطلبة الذين تحول ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية دون إكمال مسيرتهم التعليمية، وتوفير الفرص التعليمية التي تناسب وضعهم المهني، وإيمانًا من الوزارة بضرورة إكمال هذه الفئة دراستها العلمية والتحاقها ببرنامج أكاديمي يلبي احتياجاتها، فقد جاء هذا البرنامج ملبيًا للحاجة، وقد بدأت الوزارة العمل به من مطلع العام الدراسي ١٩٧٨/١٩٧٩، ويختلف هذا البرنامج عن غيره لأن الذي يلتحق به يثقف نفسه ذاتيًا في المنهاج المقرر لطلبة الصف الذي يناسبه، ولكنه غير مكلَّف بالانتظام في الدوام المدرسي، وغير خاضع للتعليمات الخاصة بطلبة المدارس، ويستطيع التقدم لامتحان نهاية كل فصل دراسي في المدرسة التي يرغب فيها، ومصوّغات تطبيق هذا البرنامج مراعاة ظروف أيٍّ مواطن لا يستطيع الالتحاق بالمدرسة، كالإعاقات الجسدية أو ظروف الحياة الاجتماعية التي يعيشها أو غير ذلك.

ويستند العمل بهذا البرنامج حاليًا إلى تعليمات الامتحانات الخاصة ببرنامج الدارسين غير النظاميين (دراسة منزلية) رقم (٤) للسنة ٢٠٠٦ وتعديلاتها للعام ٢٠١١م.

الأهداف

تسعى الوزارة من خلال برنامج الدارسين غير النظاميين (الدراسات المنزلية) إلى تحقيق العديد من الأهداف، وهي:

١. إتاحة الفرصة للطلبة المنقطعين عن الدراسة النظامية بالمدارس لإكمال دراستهم العلمية والتدرج بها وصولاً إلى امتحان الثانوية العامة.
٢. إتاحة الفرصة للطلبة الذين أنهوا دراستهم بنجاح من برنامج محو الأمية وتعليم الكبار لإكمال دراستهم.
٣. إتاحة الفرصة للطلبة الذين أنهوا متطلبات النجاح في برنامج تعزيز الثقافة للمتسربين لإكمال دراستهم الأكاديمية وصولاً إلى امتحان الثانوية العامة.
٤. إتاحة فرص تعليمية حقيقية تتناسب مع الظروف الاجتماعية والمهنية للراغبين بإكمال دراستهم الأكاديمية.
٥. فتح المجال للقادمين من خارج البلاد ممن لا يحملون شهادات مدرسية أو يحملون شهادة أدنى من الصف السادس الأساسي للالتحاق بالدراسة المنزلية وتحديد مستوياتهم العلمية.

شروط الالتحاق بالبرنامج

يشترط للالتحاق ببرنامج الدارسين غير النظاميين (دراسات منزلية) ما يلي:

١. أن لا يقل عمر الدارس عن اثنتي عشرة سنة.
٢. أن يكون قد مضى على تركه الدراسة كطالب نظامي سنة دراسية كاملة على الأقل.
٣. أن لا يسمح له عمره بالعودة إلى التعليم النظامي حسب أسس انتقال وقبول الطلبة المعمول بها.
٤. دفع الرسوم المقررة البالغة عشرة دنانير عن كل سنة دراسية في المدرسة التي سيقدم فيها الدارس الامتحانات.
٥. توافر إثبات مكان الإقامة ضمن المناطق التابعة للمديرية.
٦. توافر وثيقة التخرج (لمن أنهى متطلبات برنامج تعزيز الثقافة للمتسربين) مصدقة من قبل قسم التعليم و قسم الامتحانات.
٧. عدم أحقِّية الدارس بالتقدم لامتحان المستوى أكثر من مرة واحدة في السنة.
٨. قبول الدارس بالبرنامج في المرحلتين الأساسية والثانوية للفروع الأكاديمية (العلمي، والأدبي، والإدارة معلوماتية، والصحي، والشرعي).

٩. تطبيق أسس النجاح والإكمال والرسوب على الدارسين غير النظاميين، لغايات النجاح والإكمال والرسوب في المباحث الدراسية والنتيجة العامة.

ويهدف هذا البرنامج إلى تطبيق مفهوم التربية المستدامة والتعلم الذاتي، بالسماح للأشخاص الذين تركوا الدراسة النظامية بتقديم الامتحانات الفصلية في المدارس الحكومية مع طلبتها النظاميين في نهاية كل فصل دراسي، وإذا ما اجتاز أحدهم الامتحان بنجاح يرفع إلى الصف الذي يليه، وتطبق عليه أسس النجاح والإكمال والرسوب المعمول بها في التعليم النظامي، كما يستطيع الدارس من خلال هذا البرنامج أن يتقدم لامتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة، علمًا بأنه قد بدأ العمل بهذا البرنامج من مطلع العام الدراسي ١٩٧٨/١٩٧٩، ويوضح الجدول التالي أعداد المستفيدين من برنامج الدراسات المنزلية حسب الجنس للأعوام الدراسية من ١٩٩٧/١٩٩٨ إلى٢٠١٣/٢٠١٤.

العام الدراسي	الملتحقين بالمراكز		
	ذكور	إناث	المجموع
١٩٩٧/١٩٩٨	٩٣٥	٦١٢	١٥٤٧
١٩٩٨/١٩٩٩	٨٩٢	٣٦٨	١٢٦٠
١٩٩٩/٢٠٠٠	١٧٦٢	٥٨١	٢٣٤٣
٢٠٠٠/٢٠٠١	١٨١٥	٨١٢	٢٦٢٧
٢٠٠١/٢٠٠٢	١٦٩١	٦٥٦	٢٣٤٧
٢٠٠٢/٢٠٠٣	١٥٢٣	٥٧٢	٢٠٩٥
٢٠٠٣/٢٠٠٤	١١٦١	٥٨٧	١٧٤٨
٢٠٠٤/٢٠٠٥	١٢٢٩	٦١٩	١٨٤٨
٢٠٠٥/٢٠٠٦	١٤٦٤	٧١٧	٢١٨١
٢٠٠٦/٢٠٠٧	١٢١٢	٦٣٠	١٨٤٢
٢٠٠٧/٢٠٠٨	١٣٤١	٥٥٧	١٨٩٨
٢٠٠٨/٢٠٠٩	١٥٣٩	٦٢٧	٢١٦٦
٢٠٠٩/٢٠١٠	١٩٥٨	٩٨٨	٢٩٤٦
٢٠١٠/٢٠١١	٢٢٣٨	١٠٥٥	٣٢٩٣
٢٠١١/٢٠١٢	٢٦٤٣	١٢٧٣	٣٩١٦
٢٠١٢/٢٠١٣	٢٩٦٢	١٥٣٤	٤٤٩٦
٢٠١٣/٢٠١٤	٢٩٣٦	١٨٠١	٤٧٣٧

رابعًا: برنامج الدراسات المسائية

تحرص وزارة التربية والتعليم على توفير فرص التعليم للجميع بغض النظر عن أعمارهم وجنسياتهم، انطلاقاً من مبدأي التربية المستدامة و"التعليم حق للجميع"، ومن أجل ذلك قامت وزارة التربية والتعليم اعتبارًا من مطلع العام الدراسي ١٩٧٨/١٩٧٩ بفتح مراكز الدراسات المسائية لإتاحة الفرص للمواطنين الذين لم يتمكنوا من مواصلة دراستهم النظامية بسبب ظروفهم الخاصة، لمواصلة دراستهم الأساسية والثانوية.

ويستند العمل في برنامج مراكز الدراسات المسائية إلى نظام مراكز الدراسات المسائية في المؤسسات التعليمية الحكومية رقم (١٦) لسنة ١٩٨٠، وتعليمات مراكز الدراسات المسائية الأكاديمية في المؤسسات التعليمية الحكومية رقم (٦) لسنة ٢٠٠٦، حيث تعمل الوزارة حاليًا على مراجعة تشريعات هذا البرنامج.

ويقصد بالدراسات المسائية: التسهيلات التعليمية التي توفرها وزارة التربية والتعليم في مدارسها (بعد انتهاء الدوام المدرسي) للأشخاص الذين يرغبون في مواصلة التعليم ، ولم يتمكنوا من تحقيق ذلك من خلال الدراسة النظامية، ويسهم الدارس في هذه المراكز بأجور رمزِّية لتغطية جانب من تكاليف هذا البرنامج؛ حيث توفر وزارة التربية والتعليم الأبنية المدرسية ومرافقها وتجهيزاتها، وإمكاناتها الفنية والتقنية خدمة للمواطنين من خلال البرنامج المذكور، وقد حدد نظام مراكز الدراسات المسائية في المؤسسات التعليمية الحكومية مجموعة من المرتكزات منها:

- أن الوزارة تُنشئ مراكز للدراسات المسائية في المؤسسات التعليمية التابعة لها وذلك لإتاحة الفرص للأفراد الذين لم يتمكنوا من مواصلة دراستهم النظامية لإتمامها في المرحلتين الأساسية والثانوية، وكذلك للأفراد الذين يرغبون في التدرب على مهارات مهنية.
- أنَّ برامج الدراسات المسائية تبدأ من الصف السابع الأساسي إلى الصف الثاني الثانوي، والدراسة في هذه المراكز حرَّة من حيث أوقات الدوام واختيار المواد الدراسية ، ولا يخضع الدارسون لامتحانات نظامية إلا لمن رغب منهم، فيمكنه التقدم للامتحان في المدارس الحكومية كدارس غير نظامي ، حيث تنطبق عليهم أسس النجاح والإكمال والرسوب المعمول بها للطلبة النظامين.

ويبدأ الدوام في المراكز المسائية بدءًا من اليوم الأول من الأسبوع الثالث لبداية العام الدراسي، بواقع (٣-٤) حصص يوميًا وعلى مدار خمسة أيام أسبوعيًا، وينتهي الدوام فيها في نهاية شهر نيسان من كل عام، وتكون مدة الحصة الدراسية (٤٥) دقيقة، وتتكون السنة الدراسية في المراكز المسائية من فصلين دراسيين كما هو معمول به في المدارس النظامية، ويُعدُّ هذا البرنامج الدارسين لامتحان الثانوية العامة مقابل دفع مبلغ (٦٠) ديناراً في بداية العام الدراسي، وتُفتح الشعب الصفية للدارسين في مراكز الدراسات المسائية إذا توافر العدد الكافي من الدارسين، وبما يغطي نفقاتها المالية ذاتيًا، وبموافقة مدير التربية والتعليم.

ويُراعى عند اختيار المعلمين في هذا البرنامج الأسس التالية:

- أن يكونوا من المميزين في عطائهم وانتمائهم للمهنة.
- المؤهل والخبرة في مجال التخصص.
- أن يتم ترشيح المعلمين بالتعاون بين قسمي التعليم العام والإشراف التربوي في المديرية.

كما تُراعى الأسس التالية عند اختيار المراكز:

- الموقع المتوسط.
- سهولة الوصول إلى المركز.
- توفير المرافق الضرورية لممارسة النشاطات المختلفة اللازمة لإنجاح العملية التربوية.

ويوضح الجدول التالي أعداد مراكز الدراسات المسائية وأعداد الملتحقين حسب الجنس للأعوام الدراسية من ١٩٩٧/ ١٩٩٨ إلى ٢٠١٣/٢٠١٤.

العام الدراسي	المراكز			الملتحقين بها		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
١٩٩٨/١٩٩٧	٢٢	٢٧	٤٩	٢٤٤٠	٢٢١٠	٤٦٥٠
١٩٩٩/١٩٩٨	١٥	٢٢	٣٧	١٤٤٤	١٢٥٩	٢٧٠٣
٢٠٠٠/١٩٩٩	١٩	٢٤	٤٣	١٥٧١	١٢٣٤	٢٨٠٥
٢٠٠١/٢٠٠٠	٢١	٢٢	٤٣	٩٨٦	٧٧٤	١٧٦٠
٢٠٠٢/٢٠٠١	٨	١٧	٢٥	٥٦٤	٤٩٠	١٠٥٤
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٨	١١	١٩	٥٢٦	٣٢٠	٨٤٦
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٦	٤	١٠	٣٥٥	١١٨	٤٧٣
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٥	٤	٩	٢٨٠	١١١	٣٩١

٢٢٧	٧٩	١٤٨	٦	٣	٣	٢٠٠٦/٢٠٠٥
١٥٠	٠	١٥٠	٢	٠	٢	٢٠٠٧/٢٠٠٦
١٢٨	٠	١٢٨	١	٠	١	٢٠٠٨/٢٠٠٧
١٢٩	٠	١٢٩	٢	٠	٢	٢٠٠٩/٢٠٠٨
٢٣٦	٠	٢٣٦	٣	٠	٣	٢٠١٠/٢٠٠٩
١٨٧	٠	١٨٧	٣	٠	٣	٢٠١١/٢٠١٠
١٩٨	٠	١٩٨	٣	٠	٣	٢٠١٢/٢٠١١
٢٠٤	٠	٢٠٤	٣	٠	٣	٢٠١٣/٢٠١٢
٢٢٤	٠	٢٢٤	٣	٠	٣	٢٠١٤/٢٠١٣

وحرصًـــا من وزارة التربية والتعليم على تفعيل دورها في خدمة المجتمع بفئاته كافة وتوظيف برامج التعليم غير النظامي في خدمة المجتمع، وترسيخ شعار "التعليم للجميع"، ومحاولة تهذيب سـلوك نزلاء مراكز الإصـلاح والتأهيل وتفعيل دورهم في خدمة المجتمع، فقد عملت على فتح المجال أمام النزلاء في مراكز الإصـلاح والتأهيل للاسـتفادة من البرامج المتوافرة بالوزارة؛ حيث وُقعت مذكرة تفاهم بين وزارة التربية والتعليم ومديرية الأمن العام في الخامس من شـهر أيار من العام ٢٠١١م؛ لتعزيز الفرص التعليمية في مراكز الإصلاح والتأهيل .

وقد عملت الوزارة على رفد وتزويد تلك المراكز بجميع الاحتياجات والمسـتلزمات المادية والفنية التي تسـهم في تأمين خدماتها التعليمية لهذه الفئة من المجتمع، فضـلاً عن فتح مراكز تعليم الكبار ومحو الأمية بمراكز الإصـلاح والتأهيل في المملكة، حيث بلغ عدد هذه المراكز (١٨) مركزًا، وبلغ عدد الدارسـين فيها (٢٥٣) نزيلاً حتى نهاية الفصـل الدراسـي الأول من العام ٢٠١٢/٢٠١١.

وفي العام ١٩٩٦م، افتتحت الوزارة مركز المتنبي المسائي داخل مركز إصلاح وتأهيل "سواقة"، وزودته بمختبر حاسـوب متكامل، ومنذ ذلك الحين وهو يقدم خدماته التعليمية للنزلاء المنتظمين بالدراسة فيه، كما أعفت الوزارة النزلاء الراغبين بالالتحاق بالدراسة من الرسوم المقررة والتي تبلغ (٦٠) دينارًا للعام الدراسي الواحد.

كما تقوم وزارة التربية والتعليم بتأمين الاحتياجات اللازمة للمركز من قرطاسـية وكتب ومواد دراسية واحتياجات أخرى، إضـافة إلى دفع أجور العاملين بالمركز، ودفع رسوم امتحان شـهادة الدراسة الثانوية العامة (التوجيهي) عن النزلاء، وفي بداية العام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ افتتحت

الوزارة مركز التوبة للدراسات المسائية بمركز إصلاح وتأهيل "الموقر"، وزودته بمختبر حاسوب متكامل. وفي بداية العام الدراسي ٢٠٠٩/٢٠١٠ افتتحت الوزارة مركزًا للدراسات المسائية في مركز إصلاح وتأهيل "أم اللولو" في المفرق باسم مدرسة الهدى الثانوية للبنين، وزودته بالأثاث والمعدات وأجهزة الحاسوب اللازمة لإتمام العملية التعليمية.

ويتكون كل مركز من هذه المراكز الثلاثة (المدارس) من (٦) شعب من الصف السابع الأساسي حتى الصف الثاني الثانوي، وقد بلغ عدد النزلاء المنتسبين للمراكز الثلاثة (١٩٨) نزيلاً حتى نهاية العام الدراسي ٢٠١١/٢٠١٢.

كما قامت الوزارة باستحداث المادة ٤/٢١٤ (مراكز دراسات مسائية/ مراكز الإصلاح والتأهيل) من موازنة العام ٢٠٠٨م، وذلك لضمان الاستمرارية في تفعيل وديمومة هذه المراكز.

ووفاءً بالتزاماتها قامت الوزارة بإهداء إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل (٢٥) جهاز حاسوب تم تسليمها للإدارة وتوزيعها على مراكز الإصلاح والتأهيل.

وفيما يتعلق بتطوير مهارات المعلمين العاملين في التدريس بمراكز الإصلاح والتأهيل (وغالبيتهم من النزلاء)، قامت الوزارة بعقد دورتين تدريبيتين للمعلمين النزلاء في مركزي إصلاح وتأهيل الموقر والسواقة، وبواقع (٦٠) ساعة تدريبية للدورة الواحدة اشتملت على تأهيل المعلمين وتدريبهم على أساليب التدريس الحديث والتعليم الإلكتروني في العام ٢٠٠٩م، وكذلك تم عقد ثلاث دورات تدريبية للمعلمين في المراكز الثلاثة حول إستراتيجيات التدريس بواقع (٣٠) ساعة تدريبية لكل دورة، وذلك في العام ٢٠١٢م.

كما قامت الوزارة بعقد دورات الرخصة الدولية لقيادة الحاسوب (ICDL) في مركز إصلاح وتأهيل (سواقة، الموقر، أم اللولو، العقبة، النساء في الجويدة)، حيث تم عقد (١٢) دورة منذ العام ٢٠٠٩م، حتى العام ٢٠١٢م، ولقد استفاد من هذه الدورات (١٨٠) نزيلاً ونزيلة، وتقدم الوزارة التسهيلات اللازمة للنزلاء الراغبين بالتقدم لامتحان الثانوية العامة "التوجيهي"، حيث توفّر لهم الكتب اللازمة وتعفيهم من دفع رسوم التقدم للامتحان، ولقد بلغ عدد النزلاء المتقدمين لامتحان الثانوية العامة في الدورة الصيفية للعام ٢٠١٢م (٤٦) نزيلاً.

الإطار التشريعي الخاص بالتعليم غير النظامي وتعليم الكبار

١. اشتملت مبادئ السياسة التربوية في الأردن الواردة ضمن المادة (٥) من قانون التربية والتعليم رقم (٣) لسنة ١٩٩٤، على مبادئ عديدة تتصل بالتعليم غير النظامي بمفهومه الشمولي، وأبرزها:

- توفير الفرص لتحقيق مبدأ التربية المستدامة واستثمار التربية الموازية بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- توسيع أنماط التربية في المؤسسات التربوية لتشمل برامج التربية الخاصة (الموهوبين وذوي الاحتياجات الخاصة).
- تأكيد مفهوم الخبرة الشاملة بما في ذلك الخبرات المهنية والتكنولوجية.
- المادة (٦) من القانون ذاته تشير إلى أن الوزارة تقوم ضمن مهامها بإنشاء مراكز لتعليم الكبار، ولأغراض التعليم المستمر، وللدراسات غير النظامية، وكذلك أشارت المادة نفسها إلى أن التربية ضرورة اجتماعية والتعليم حق للجميع كل وفق قابليته وقدراته الذاتية.

٢. فيما يتعلق بفلسفة وأهداف التعليم غير النظامي في الأردن، فقد أكد الكتيّبان اللذان صدرا عن وزارة التربية والتعليم في العامين الدراسيين (٢٠٠٠/٢٠٠١)و(٢٠٠٦/٢٠٠٧) بعنوان "التعليم غير النظامي في الأردن" على أن التعليم غير النظامي يستمد أهدافه العامة والخاصة من فلسفة وأهداف التربية والتعليم في الأردن التي تقوم على أسس: احترام كرامة الفرد وحريته، وتقدير المصلحة العامة للمجتمع. بأن لا يطغى أحدهما على الآخر، كما تقوم على العدل الاجتماعي وإتاحة الفرص المتساوية في التعليم لجميع أبناء الأردن وبناته، واحترام الحرية والنظام الديمقراطي الذي يتيح للمواطنين أن يسهموا في صنع قرارهم وإدارة شؤونهم في شتى الميادين على أساس من المعرفة والمصلحة المشتركة.

الأهداف العامة

تنبثق عن فلسفة التربية والتعليم في الأردن أهداف عامة في مجال التعليم غير النظامي، وتتمثل في:

- إعداد المواطن الصالح المتمسك بجميع حقوق المواطنة الصالحة.
- تنمية مهارات نقل الأفكار إلى الآخرين بسهولة من خلال التعبير الكتابي.
- مساعدة الفرد على النمو السوي جسمياً وعقلياً واجتماعياً وعاطفياً.
- رفع المستويات الصحية والاقتصادية والترويحية للمواطنين.
- فهم البيئة الطبيعية والاجتماعية والثقافية متدرجًا من البيت إلى القرية فالمدينة فاللواء فالمحافظة فالأردن فالوطن العربي الكبير فالمجتمع الإنساني.

الأهداف الخاصة

تتمثل الأهداف الخاصة لبرامج التعليم غير النظامي في الأردن في العمل على:

- خفض نسبة الأمية لتصل إلى أدنى حد ممكن.
- الإسهام في تعميم التعليم ونشره وذلك من خلال فتح المراكز المسائية والتوسع في برنامج الدراسات المنزلية.
- رفع المستويين الثقافي والعلمي لدى الطلبة بفتح المراكز الصيفية في العطلة الصيفية في المدارس الحكومية.
- الإسهام في تزويد السوقين المحلي والخارجي بالأيدي العاملة المدربة، وذلك بعقد دورات مهنية لتزويد المتدربين بالحد الأدنى من المعلومات والمهارات الفنية التي تمكنهم من استخدام هذه المهارات في حياتهم العملية.
- تطوير التشريعات التربوية المعنية بالتعليم غير النظامي وتعليم الكبار؛ لتواكب أهداف التطوير التربوي وتنسجم مع أحداث المستجدات في هذا المجال.

٣. اشتمل "تقييم العام ٢٠٠٠م، لجهود التعليم للجميع في المملكة الأردنية الهاشمية" في الجزء المتعلق بالتطلعات المستقبلية للقرائية عند الكبار على مجموعة من الإجراءات التطويرية المقترحة، وأبرزها:

- تطوير إستراتيجية وطنية للتعليم غير النظامي تسعى لتحقيق التربية المستدامة والمجتمع دائم التعلم.
- تعزيز التكامل بين برامج التعليمين النظامي وغير النظامي.
- تنويع برامج التعليم غير النظامي وربطها بالحياة.
- محو الأمية الحاسوبية لجميع المعنيين بالنظام التربوي والمواطنين الراغبين في ذلك.
- تبني أساليب ومضامين جديدة في تعليم الأميين والأميات من خلال إعطاء الأولوية لخصائصهم الثقافية والاجتماعية في مناطق تواجدهم.

٤. تضمنت وثيقة "نحو رؤية مستقبلية للنظام التربوي في الأردن" التي صدرت في ضوء انعقاد منتدى "التعليم في أردن المستقبل" – عمان(من١٥-٩/١٦/ ٢٠٠٢م) وضمن رزمة البرامج التطويرية والمشاريع التجديدية، مجموعة من الإستراتيجيات المستقبلية لتطوير التعليم غير النظامي الهادفة إلى تحقيق التعلم مدى الحياة بوصفه هدفًا استراتيجيًا، وهي:

- إجراء مراجعة شاملة لبرامج التعليم غير النظامي، حيث يتم التكامل بينها وبين التعليم النظامي في ضوء الإطار العام لإستراتيجية التعلم الالكتروني.
- الاستمرار في خطة الوزارة في القضاء التام والشامل على الأمية الأبجدية.
- تطوير برامج محو الأمية الوظيفية بالتعاون مع الجهات المعنية.
- تحديث برامج التعليم غير النظامي الأكاديمية والمهنية لتناسب متطلبات المرحلة القادمة.
- تطوير مناهج وكتب التعليم غير النظامي وإعادة تأهيل المعلمين وتدريبهم في هذا المجال.

٥. اشتمل نظام تعليم الكبار ومحو الأمية رقم "٨١" لسنة (٢٠٠٥) على مجموعة من المواد المنظمة لهذا المجال، بعضها يتعلق بالسياسات الخاصة بتعليم الكبار، ومن أبرزها:

أ- تولّي لجنة (تعليم الكبار ومحو الأمية) المشكلة بموجب النظام المهمات التالية:

- رسم السياسة العامة لمراكز تعليم الكبار ومحو الأمية وإقرار الخطط اللازمة بشأنها.
- إقرار البرامج المتعلقة بمراكز تعليم الكبار ومحو الأمية، وتطوير مناهجها، بما في ذلك البرامج الموجهة نحو التوعية بأهمية تعليم الكبار ومحو الأمية.

- التنسيق مع الجهات التي تعمل في ميادين تعليم الكبار ومحو الأمية في أي قطاع عام أو خاص أو أهلي في المملكة، ومع الهيئات المماثلة في الأهداف والبرامج في الدول العربية والأجنبية والمنظمات الدولية.

ب- قيام الوزارة بفتح مراكز لتعليم الكبار ومحو الأمية وفق الخطة المقررة، ولها في سبيل ذلك القيام بما يلي:

- استعمال أبنية الدوائر الحكومية والجمعيات الخيرية والمؤسسات التعليمية الخاصة بالتنسيق مع هذه الجهات.
- تكليف المعلمين المؤهلين للتدريس في هذه المراكز من الوزارة ومن المؤسسات الأخرى، وقبول المتطوعين لأغراض التدريب.

٦. شملت وثيقة "الإستراتيجية الوطنية للتعليم في الأردن" التي صدرت في العام (٢٠٠٦) ضمن الجزء الخاص بالنتاجات المتوقعة من برامج التعلم المستمر مدى الحياة / التعليم غير النظامي، ما يلي:

- تطوير برامج محو الأمية بوصفه جزءًا رئيسًا من منظومة التعليم النظامي وغير النظامي.
- تشجيع القطاع الأهلي (الخاص والتطوعي) على التوسع في توفير مراكز محو الأمية والمراكز الثقافية التي تقدم فرصًا وبرامج تدريبية للذكور والإناث تسهم في تلبية حاجات سوق العمل كما تعمل على تنمية المهارات اللغوية وتعزيز برامج التعليم النظامي بما فيها التعليم الزراعي والثقافي، إضافة إلى التعليم الصحي.
- توفير المناهج والكتب المدرسية ومصادر التعلم المحدَّثة لبرامج التعليم غير النظامي.
- توفير البرامج الهادفة إلى معالجة حالات الطلبة المتسربين من المدرسة، بجذبهم للعودة إلى الدراسة وإبقائهم في التعليم النظامي، أو إكسابهم المهارات المناسبة لسوق العمل، وتعزيز فرص تشغيلهم من خلال برامج التعليم غير النظامي.

٧. اشتملت الإستراتيجية الوطنية للسكان في الأردن للفترة من(٢٠٠٠-٢٠٢٠) ضمن أهدافها في محور التنمية المستدامة على مجموعة من السياسات الهادفة إلى تكثيف الجهود المبذولة لخفض نسبة الأمية ولاسيّما بين الإناث.

٨. تضمنت "إستراتيجية تنمية الطفولة المبكرة في الأردن" التي صدرت في العام (٢٠٠١) ضمن محور التربية الأسرية والمجتمع المحلي مجموعه من السياسات والإجراءات العامة أبرزها:

- التوسع في المشاريع الموجهة للأسرة، والتي تركز على رفع كفاءة الوالدين ومقدمي الرعاية في مجال الطفولة المبكرة.
- تكييف وتطوير البرامج التثقيفية الموجهة للأسر من خلال وسائل الإعلام الجماهيرية والمجتمعية.

٩. تضمنت "الإستراتيجية الوطنية الشاملة لمكافحة الفقر من أجل أردن أقوى" (أيار ٢٠٠٢) وفي إطار المجال المتعلق بِـ "ضمان استجابة النظام التعليمي لاحتياجات الفقراء" محورين رئيسين معنيين بالتعليم غير النظامي هما (محو أمية الكبار وزيادة استخدام المراكز المعنية بذلك) و(تعليم الكبار وتكنولوجيا المعلومات).

١٠. اشتملت "الإستراتيجية الوطنية للأسرة الأردنية" التي صدرت في العام (٢٠٠٥) ضمن أهداف محاورها الفرعية على بعض البنود ذات الصلة بالتعليم غير النظامي، وهي:

أ- الحدُّ من التسرب المدرسي وعمل الأطفال.

ب- تقديم الدعم المعرفي والمادي لأسر ذوي الحاجات الخاصة والمسنين.

١١. كما تضمنت الأجندة الوطنية، "الأردن الذي نُريد" للأعوام من(٢٠٠٦-٢٠١٥) ضمن محورها الرئيس الخاص بالتعليم والتعليم العالي والبحث العلمي والإبداع مكونًا فرعيًا حول التعليم غير النظامي اشتمل على مجموعة من السياسات هي:

أ- بناء قاعدة بيانات عن المتسربين والأميين.

ب- تطوير إستراتيجية وطنية للتعليم غير النظامي.

ت- تأسيس هيئة وطنية للاعتراف بالخبرات العملية.

ث- توسيع قاعدة محو الأمية ومراكزها في الأردن.

١٢. تضمنت خطة عمل "مبادرة كلنا الأردن" في (آب) من العام (٢٠٠٦) ضمن سياسات الهادفة إلى تحسين نوعية التعليم وفق متطلبات اقتصاد المعرفة، بعض البنود المتعلقة ببرامج التعليم غير النظامي، وهي:

- التوسع في قاعدة برامج محو الأمية ومراكزها، لتشمل المهارات العملية الضرورية في موقع العمل.
- إطلاق حملات توعية، ولاسيَّما للمرأة، لتشجيعها على الالتحاق ببرامج مكافحة الأمية.

١٣. اشتملت "الإستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية" (٢٠٠٦-٢٠١٠) ضمن أهدافها الإستراتيجية في مجال التعليم على هدف يُعنى بتطوير برامج التعليم غير النظامي، مع مراعاة مفهوم النوع الاجتماعي (الجندر)، والتركيز على مجالات محو الأمية بأشكالها كافة (الأمية الأبجدية والوظيفية والحاسوبية).

مشاريع التعليم غير النظامي وتعليم الكبار

في الأردن

التي نفذتها وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع الشركاء

والتي تمت ضمن فعاليات عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية
من(٢٠٠٣ – ٢٠١٢)

مشاريع التعليم غير النظامي وتعليم الكبار

التزامًا من وزارة التربية والتعليم بتطوير وتحسين الخدمات التعليمية في مجال التعليم غير النظامي، و إيمانًا منها بأن التعليم حق أصيل للجميع كفله الدستور الأردني، وتحقيقًا لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية أمام الجميع بوصفه مرتكزًا أساسيًا في قانون التربية والتعليم، فقد عملت الوزارة جاهدةً خلال العقد الماضي بالتعاون مع الشركاء من المستويات كافة، على تطوير مشاريع هادفة لتطوير واقع برامج التعليم غير النظامي وتقديمه بصورة جديدة ونوعية، وذلك من خلال استهداف الفئات الاجتماعية والعرقية كافة، وعلى اختلاف أجناسهم ذكورًا وإناثاً وعلى اختلاف معتقداتهم الدينية. ولضمان تفعيل المادة الحادية والأربعين من الميثاق العربي لحقوق الإنسان، فقد عملت الوزارة بالتعاون مع شركاء عديدين على تقديم مجموعة من المشاريع والبرامج خلال عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية من (٢٠٠٣-٢٠١٢)، وكان من أبرزها :

أولاً: مشروع بناء البرامج التعليمية لتلبية احتياجات الطلبة المتسربين:

أ. المرحلة الأولى خلال الفترة ما بين الأعوام من (٢٠٠٣-٢٠٠٧)

بدأت وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع مؤسسة كويست سكوب للتنمية الاجتماعية في الشرق الأوسط ووزارة التنمية الاجتماعية وبتمويل من الاتحاد الأوروبي بتنفيذ المشروع بشكل تجريبي بهدف معالجة مشكلة الطلبة المتسربين الذين يزاولون الحرف والعمالة، وتمكينهم من امتلاك مهارات المهن وإتقان مهارات التعليم المهني وإرجاعهم للمسار المهني من خلال بناء برامج تعليمية مناسبة لتلبية احتياجاتهم لتأكيد حقوقهم التعليمية المهملة وتطوير نضجهم المهني، بإعادة تدريبهم وتأهيلهم وفق معايير تؤهلهم للالتحاق بمؤسسة التدريب المهني، وقد تم تنفيذ المشروع في ثلاث مدارس حكومية في كل من أقاليم المملكة الثلاثة كمرحلة أولى، وقد ازداد عدد المراكز إلى ما يزيد عن عشرة مراكز في نهاية المرحلة.

الفئة المستهدفة

استهدف هذا المشروع الأطفال ضمن الفئة العمرية من (١٣-١٨) عاماً ممن تسربوا من المدارس ولهم دور اقتصادي في أسرهم، وينتمون إلى أسر مفككة، ولديهم خبرات مع القانون هم أو أحد أفراد عائلتهم، ويعيشون في مراكز الأحداث التابعة لمديرية الدفاع الاجتماعي في وزارة التنمية الاجتماعية أو في مجتمعاتهم.

منجزات المشروع

- توقيع مذكرة تفاهم انبثق عنها تشكيل لجان فنية وتوجيهية للإشراف على تنفيذ أنشطة المشروع ومتابعتها.
- إقرار مجموعة من المواد القرائية للمشروع تم اختيار موضوعاتها من المناهج المطبقة في مدارس وزارة التربية والتعليم بقرار مجلس التربية والتعليم رقم(٢٠٠٤/٥٥) في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/٢٧م.
- تجهيز ثلاث غرف لتنفيذ العملية التعليمية في المرحلة الأولى للمشروع وفق بيئة تشاركية تمكن من استعادة وتعزيز الحقوق التعليمية للأطفال المهمَّشين ضمن التعليم غير النظامي في الوزارة، وبشكل خاص الأطفال المتسربين من المدارس النظامية.
- تطوير وإنتاج حقائب تدريبية حول المنهجية التشاركية التي ينتهجها البرنامج في تنفيذ العملية التعليمية في المراكز.
- تدريب معلمي المراكز على تدريبات متخصصة وفق منهجية المشروع وتصميم الجلسات وخطط حشد الأطفال.
- تمكين الأطفال بمجموعة من المهارات والمعارف اللازمة التي تمكنهم من العودة إلى المجتمع وتمكنهم من فتح آفاق مستقبلية في مجال التدريب المهني من خلال مجموعة من الأنشطة التعليمية والتأهيلية المنوَّعة.

- التوسع في المشروع ليشكل برنامج "الثقافة الشعبية للمتسربين" وهو المسمَّى الأول لبرنامج " تعزيز الثقافة للمتسربين" الذي تناولناه سابقاً.

ب. المرحلة الثانية خلال الفترة ما بين الأعوام من (٢٠٠٤-٢٠٠٧)

تم توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة التربية والتعليم ومنظمة العمل الدولية (ILO) في العام ٢٠٠٦، هدف تعزيز قدرات الوزارة في تمكين حلقات الوصل ما بين التعليم النظامي والتعليم غير النظامي ومؤسسة التدريب المهني.

ويأتي هذا التعاون من خلال تنفيذ المنظمة لمشروع "البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال (International Program for Eliminating Child Labor (IPEC)) الذي تنفذه المنظمة في عدد من الدول في الشرق الأوسط بهدف التوعية بخطورة انخراط الأطفال في سوق العمل لما له من نتائج جسدية ونفسية وأخلاقية تؤثر عميقاً في نشأة الطفل الطبيعية.

أهداف المشروع:

ويهدف المشروع إلى تقديم الخدمات التعليمية الملائمة لاحتياجات الطلبة المتسربين من خلال برنامج "تعزيز الثقافة للمتسربين"، الذي بدوره يقدم فرصة قيِّمة لاستعراض قضية عمل الأطفال وتعزيز مهارات الطلبة المتسربين؛ لتسهيل دخولهم إلى معاهد التدريب المهني وليصار إلى تعليمهم وتدريبهم على حرفة معينة بدرجات مهارة متسلسلة، وتقديم المُخرَج في النهاية ليكون طفلاً متعلماً ومدرباً وقادرًا على التأقلم مع الحياة العملية.

منجزات المشروع:

١. تحضير مواد قرائية لمادتي اللغة الإنجليزية والحاسوب.
٢. تعزيز قدرات العاملين في الوزارة لتحضير وتدقيق المواد القرائية.
٣. فتح وتأثيث وتجهيز مركزين لبرنامج تعزيز الثقافة للمتسربين بشكل كامل.
٤. تدريب ميسري ومديري المراكز الجديدة على منهجية التعلم التشاركي المتَّبعة في البرنامج.

ثانياً: مشروع مراكز التعلم المجتمعي من(٢٠٠٣-٢٠٠٦)

قامت الوزارة بالتعاون مع مكتب اليونسكو / عمان عام ٢٠٠٣م، وبدعم مادي من موارد خارجة عن ميزانية اليونسكو بفتح مشروع لمراكز التعلم المجتمعي، والذي يهدف إلى تأسيس تسعة مراكز مجتمعية في مختلف محافظات المملكة؛ بواقع ثلاثة مراكز لكل إقليم من الأقاليم (الشمال والوسط والجنوب) هي: الرصيفة والسلط ومأدبا في إقليم الوسط، والمفرق وعجلون وإربد في إقليم الشمال، والكرك ومعان والعقبة في إقليم الجنوب؛ لتزويد الملتحقين بها ذكورًا وإناثًا بالمهارات الأكاديمية

الأساسية اللازمة من القراءة والكتابة والحساب، إضافة إلى إكسابهم بعض الحرف اليدوية المهنية مثل صناعة الألبان والأجبان والمربيات والمخللات، والخياطة والتريكو، والحلاقة والتجميل، وصناعة البسط، والأعمال السياحية، وتنسيق الزهور، وهي بالتالي ستعمل على رفع مستوى معيشتهم ليصبحوا أيادي عاملة مدربة مؤهلة تسهم في دفع عجلة التنمية الشاملة إلى الأمام، وتعمل على خفض نسبة الأمية، وتحدُّ من مشكلتي الفقر والبطالة وذلك من خلال:

١- تدريب وتطوير المهارات للدارسين في مراكز تعليم الكبار ومحو الأمية.

٢- تأسيس شبكة لمراكز التعلم في الأردن متصلة مع الشبكة الموجودة في معاهد (NFE) و(NGOS).

٣- تزويد مراكز تعليم الكبار ومحو الأمية بالمواد اللازمة لتنفيذ الأنشطة والحرف.

مسوِّغات تنفيذ المشروع

١- ارتفاع معدل النمو السكاني في الأردن؛ حيث بلغ حوالي (٣,٤٪) سنويًا، علمًا بأن عدد سكان الأردن كان يبلغ ما يقرب من (٥,٢) مليون نسمة آنذاك.

٢- تمثل فئة الشباب (٦٠٪) من سكان الأردن، وهي من أعلى النسب في المنطقة.

٣- تزويد حاجات سوق العمل بالقوى العاملة المدربة المناسبة.

٤- تنفيذ أهداف مؤتمر داكار.

٥- العمل على تحقيق التعليم للجميع، وخفض نسبة الأمية تماشياً مع مذكرة البنك الدولي.

٦- افتقار المناطق النائية والأقل حظًا إلى عناصر التعليم.

٧- ارتفاع نسبة الأمية في صفوف الإناث.

٨- تطوير الحياة المعيشية للمواطنين، والتقليل من حدة الفقر تماشيًا مع خطة التحول الاقتصادي- الاجتماعي للأردن.

الفئة المستهدفة

الشباب والشابات من سن (١٥سنة) فما فوق بشرط حصوله على مرحلة المبتدئين؛ أي ما يعادل الصف الرابع الأساسي.

وتعدُّ هذه المراكز تطويرًا لمراكز تعليم الكبار ومحو الأمية، ولذلك فقد تم التالي:

١. اختيار المواقع التسعة للمراكز في تسع محافظات.

٢. إجراء الصيانة اللازمة لكل مركز بإزالة الجدران الفاصلة، وتبليط الأرضية لبعض غرف المراكز، ووضع حماية للشبابيك وفواصل خشبية بين الغرف، وعمل بنية تحتية من الناحية الصحية، وتركيب مطابخ ومجالٍ ومغاسل، إضافة إلى الطراشة والدهان والتمديدات الكهربائية لمعظم المراكز.

٣. تدريب الفريق المحوري الوزاري من قبل خبير لمدة أسبوع في الفترة من ٢٠٠٣/٩/٧م إلى٢٠٠٣/٩/١١م، على مفهوم وفوائد واحتياجات ومحتوى التدريب وصفات المدرب الناجح، وأساليب العصف الذهني، ودراسة الحالة، والمناقشة الموجهة، والحوار والنقاش، إضافة إلى التدريب على عناصر العملية التعليمية، وخصائص ومفهوم تعليم الكبار، وعلاقتهما بمفهوم محو الأمية وبعض المفاهيم حول تعليم القراءة والكتابة مثل الطريقة الصوتية، وتناول التدريب أيضًا المبادئ السبعة للتعلم النشط والتعلم التعاوني وتكوين المجموعات، وكذلك قام الفريق المحوري الوزاري بتدريب المعلمين والمدربين في المراكز لمدة ثلاثة أيام في كل إقليم من أقاليم المملكة الثلاثة (الوسط والشمال والجنوب) في الفترة من ٢٠٠٣/١٠/٥م إلى ٢٠٠٣/١٠/٧م.

٤. شراء جميع الأثاث والأجهزة والمعدات اللازمة للمراكز كل على حسب المهن التي سوف يتم تدريسها فيه من مكاتب المديرين، والخزانات الخشبية المتنوعة، والكراسي المتنوعة، والمرايا، والسشوارات والفراشي والأمشاط واللفافات، وماكنات الخياطة والتريكو، والثلاجات والغازات والغسالات، والطناجر والسطول والصواني والملاعق والمصافي والعبوات، والحرامات، كما تم تزويد كل مركز بجهاز حاسوب وطابعة.

٥. إعداد مواد تدريبية مساندة لمنهاج تعليم الكبار ومحو الأمية في اللغة العربية والعلوم والرياضيات، والعمل جارٍ على إعداد مواد تدريبية لمختلف المهن الأخرى.

٦. افتتاح هذه المراكز رسميًا من قبل معالي وزير التربية والتعليم ممثلاً بافتتاح مركز التعلم المجتمعي بالرصيفة بتاريخ ٢٠٠٤/٣/١٧م.

٧. الاطلاع والاستفادة من تجربة وخبرة الآسيويين في هذا المجال، وذلك بزيارة كل من مدير المشروع آنذاك ومدير مركز التعلم المجتمعي في عجلون إلى تايلند في الفترة من ٢٣-٢٠٠٤/٣/٢٧م.

٨. تفقد هذه المراكز بصورة دورية من خلال عمل جولات ميدانية مكثفة للإطلاع على تجهيزاتها وسير العمل فيها.

٩. تقييم المشروع من قبل مستشارين من داخل وخارج المملكة.

ولقد بوشر بالتدريس والتدريب في بعض المراكز من مطلع شهر تشرين الأول العام ٢٠٠٣م، ومع بداية شهر شباط من العام ٢٠٠٤م، نُفذ التدريس والتدريب في المراكز التسعة جميعها في الدورة، إلا أن المشروع قد تعثر بسبب انخفاض أعداد الملتحقين والملتحقات بالدورات في المراكز.

رابعًا: مشروع تطوير نظام إدارة معلومات للتعليم غير النظامي (NEF-EMIS) **(٢٠٠٥)**

لقد تم اتخاذ الخطوة الأولى في بناء قاعدة معلوماتية صحيحة للتعليم غير النظامي بغرض التخطيط والمراقبة المنظمة ، وذلك بإنشاء نظام إدارة معلومات للتعليم غير النظامي يتضمن إطارًا مفاهيميًا ونموذجًا لأدوات جمع البيانات وإرشادات لتطوير مؤشرات التعليم غير النظامي، إضافة إلى تحليل البيانات وتطوير برنامج لتشغيل قاعدة بيانات محوسبة للتعليم غير النظامي.

أما على المستوى الوطني فيهدف نظام إدارة المعلومات للتعليم غير النظامي إلى تقديم بيانات صحيحة ذات صلة بواضعي السياسات والخطط، ليتمكنوا من وضع السياسات بناء على معلومات حقيقية، وتخطيط وتقديم التعليم غير النظامي بشكل أفضل، إضافة إلى تمكينهم من مراقبة وتقويم تطور هذا النوع من التعليم؛ حيث تسهم بيانات وإحصاءات التعليم غير النظامي في توفير المعلومات لمقدمي برامج التعليم ومسؤولي التعليم المحلي لتمكينهم من مراقبة وإدارة وتقويم نشاطاتهم المجتمعية، وتساعد بيانات التعليم غير النظامي ايضًا في تحريك الجهود المنسِّقة لتنظيم ودعم نشاطات معينة في هذا النوع من التعليم، وفي ربط المؤسسات والبرامج العاملة به بشبكة لتبادل الموارد والخبرات، ليكون الهدف تحسين القدرة على الوصول إلى نوعية جيدة من هذا التعليم، وبالتالي الإسهام في تحقيق التعليم للجميع.

وتجدر الإشارة إلى أن الفئات الأساسية لأنواع نشاطات التعليم غير النظامي تتمثل في "رعاية وتعليم الأطفال مبكرًا، ومعرفة القراءة والكتابة، والتعليم الموازي، والتدريب على المهارات الحياتية، والتدريب على تأمين الدخل، والتنمية الريفية، وتعليم وتنمية مهنية أكبر، والثقافة الدينية، والتعليم الثقافي/ التقليدي"، أما الفئات الرئيسة لأنواع الفئات المستهدفة بالتعليم غير النظامي فتتمثل في "الأميين، ومنجزي التعليم الأساسي، ومنجزي التعليم المتقدم، والأطفال

خارج المدرسة والمنقطعين عن الدراسة، والشباب والراشدين المهمشَّين، والنساء والفتيات، وفقراء الريف، والفقراء في المناطق الحضـــرية، والأقليات العرقية/ اللغوية، والجماعات التي تعيش في ظروف خاصة".

خامسًا: مشروع تقييم وتتبع مستويات القرائية (LAMP) **من(٢٠٠٦-٢٠١٠)**

أطلق معهد اليونسكو في العام ٢٠٠٣م، برنامجًا للإحصاء وتقييم القرائية (LAMP) بالشراكة مع عدد من الدول والمنظمات. وقد كان الهدف وضع منهجية جديدة لقياس مهارات القراءة والكتابة والحساب بين الشباب والبالغين، وتحسين مجموعة من الأدلة الإحصائية في هذا المجال، وتطوير وتطبيق السياسات لمبادرات وبرامج محو الأمية التمكينية التي تهدف إلى كسب الدعم لإنجازات مؤتمري "جوميتيان ١٩٩٠"و "داكار ٢٠٠٠" ولاسيّما للنساء، حيث يوفر المشروع البيانات الأساسية لتطبيق خطط وبرامج محو الأمية، وذلك من خلال توضيح مستويات المهارات الأساسية الدنيا ووصولاً إلى المهارات العليا في محو الأمية ، وتوزيع الأميين ولاسيّما في الريف والحضر والتعرف إلى نقاط القوة والضعف من خلال دراسة للسكان لتصميم مناهج علاجية محسَّنة والتعرف إلى المجموعات السكانية بمستوى مهارات عليا والتعرف إلى العوامل الرئيسة للفروقات في توزيع محو الأمية ومهارات الحساب بين السكان، بما في ذلك الفئة العمرية والنوع الاجتماعي ومستوى التعليم وتوثيق كيفية تأثير مستوى المهارات في مخرجات الفرد الصحية والاجتماعية والتعليمية والاقتصادية والزراعية والثقافية والصناعية.

ويسعى المشروع إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. معرفة مستوى وتوزيع وأبعاد معرفة القراءة والكتابة والأمية لدى الأشخاص الذين يبلغون من العمر (١٥ عامًا) فأكثر.
٢. تحديد القضايا ذات الأهمية في تعزيز معرفة القراءة والكتابة في الدولة.
٣. معرفة الأسباب التي قد تؤدي إلى الأمية.
٤. وضع بيانات موثوقة بين يدي صنَّاع القرار.
٥. جمع البيانات حول معرفة القراءة والكتابة؛ لتطوير وتقييم سياسات التعليم الوطنية ووضع التقارير حول الأهداف الدولية القائمة.

أما الأهداف الدولية للمشروع فهي:

١. تطوير طريقة لتوفير بيانات ذات جودة عالية حول توزيع مهارات معرفة القراءة والكتابة لدى الكبار والصغار في الدول النامية.

٢. الحصول على بيانات ذات جودة عالية حول معرفة القراءة والكتابة من أجل:

- عمل مقارنة بين الدول المشاركة في برنامج تقييم وتتبع مستويات القرائية (LAMP).
- استخدام فعال من أجل تشكيل سياسات وطنية.
- مراقبة وتصميم برامج مناسبة لتطوير مستويات معرفة القراءة والكتابة.

٣. بناء القدرات الوطنية التي تقيس معرفة القراءة والكتابة، والعمل على تطوير اســـتخدام أساليب وبيانات برنامج تقييم وتتبع مستويات القرائية (LAMP).

٤. الإسهام في إيجاد فهم أكثر تطورًا.

وقد قام كل من معهد اليونسكو للإحصاء (UIS)، والمركز الوطني لتنمية الموارد البشرية (NCHRD)، ودائرة الإحصاءات العامة (DOS) ووزارة التربية والتعليم بتنفيذ التقييم الرئيسي (LAMP) في الأردن وجمع البيانات في أيار من العام ٢٠١١م. ويعرض هذا الملخص توزيع المشاركين على مجموعات فرعية تحددها المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية (مثل الجنس والعمر والتعليم)، وقد تم قياس ثلاثة مجالات في القرائية، وهي:

١. مجال تقييم معرفة القراءة والكتابة النثرية (النص المستمر).
٢. مجال الوثيقة (نص غير مستمر).
٣. مجال الحساب (حساب مكتوب).

وقد صُنِّفت مهارة كل مشارك إلى واحد من مستويات الأداء الثلاثة.

المجالات الثلاثة لقياس القرائية

المجال الأول: النثر Prose

يتناول مجال النثر القراءة والفهم للنصوص المستمرة كالفقرات المكتوبة، ويصنف هذا المجال للمستويات التالية:

المستوى الأول

يمكن للمشارك تحديد المعلومات من خلال قراءة مقاطع كإعلانات الوظائف الشاغرة، والبطاقات الملصقة على المنتجات، ومعلومات التطعيم، أو مقاطع من فقرة واحدة بسيطة، بالشروط التالية:

١. أن يتم استخدام لغة متطابقة في السؤال والفقرة المقروءة .
٢. إمكانية إضافة المفردات العامية اليومية.
٣. عدم وجود تشتيت (إزعاجات) .

وبما أن هذا هو أدنى مستوى فالمشاركون الذين لا يمتلكون مهارات النثر يتم ضمهم إلى هذا المجال.

المستوى الثاني

يمكن للمشاركين تحديد المعلومات الحرفية في النصوص التي تحتوي على إرشادات أو تعليمات للقيام بعمل ما أو القراءة لتعلم المقاطع، بالشروط التالية:

١. أن تكون المعلومات المطلوبة ظاهرة في فقرات للقراءة (ويتم بيان المطلوب بشكل واضح).
٢. عدم وجود تشتيت (إزعاج).
٣. ألا تكون لغة الفقرات والسؤال متطابقة.

وفي هذا المجال يمكن للمشاركين إعادة صياغة بعض الفقرات، واستيعاب النصوص الأكاديمية، وكتابة إجابات تتطلب جملًا كاملة.

والشكل التالي لمجال النثر يبين النسبة المئوية في كل مستوى أداء من خلال المجموعات الفرعية(حسب الجنس والعمر والتعليم)/ الأردن/ ٢٠١١م.

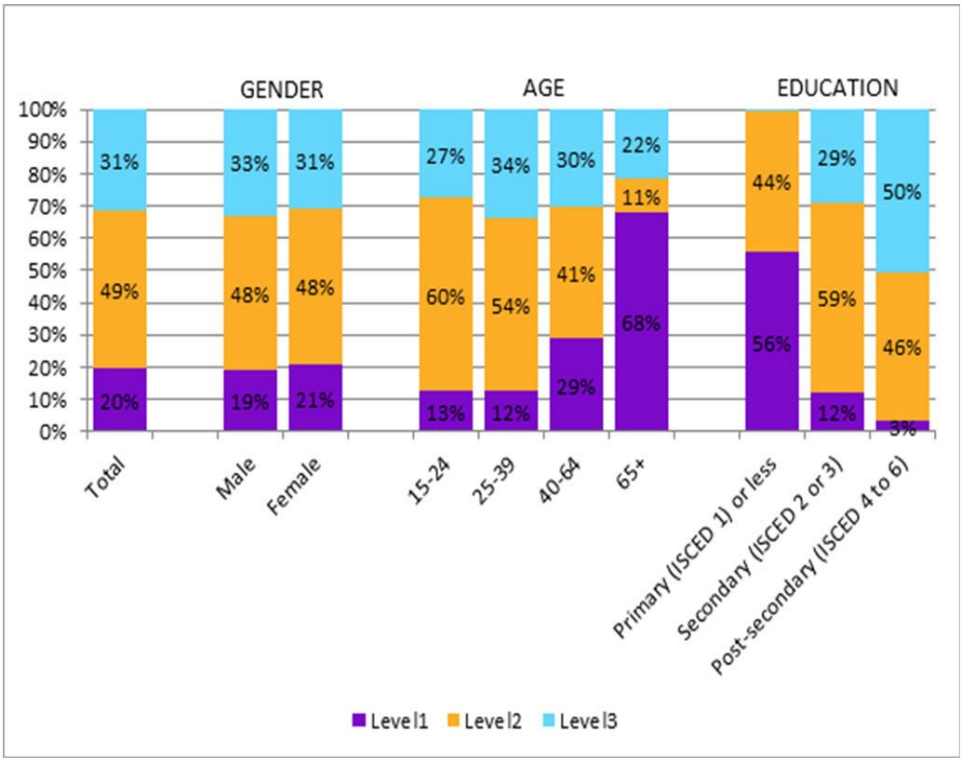

المصدر: معهد الإحصاءات في اليونسكو

المجال الثاني: الوثائق والمستندات Documents

يتناول مجال المستندات استيعاب وفهم نصوص متقطعة، مثل الجداول والرسوم البيانية، والجداول الزمنية والأشكال، ويصنف هذا المجال للمستويات التالية:

المستوى الأول

يمكن تحديد العينة النموذجية لهذا المستوى عند استطاعة المستجيب فهم قطعة واحدة من المعلومات مثل فقرات نصية بسيطة أو الرسوم البيانية أو الجداول وذلك بالشروط التالية:

١. أن تكون اللغة المستخدمة في القراءة والسؤال متطابقة.
٢. أن يتم تضمين متغير واحد فقط أو اثنين.
٣. وجود تشتيت (إزعاج) بشكل بسيط.

وبما أن هذا هو أدنى مستوى فالمشاركون الذين لا يمتلكون مهارات فهم النصوص المتقطعة يتم ضمهم إلى هذا المجال.

المستوى الثاني

يمكن تحديد العينة النموذجية لهذا المستوى إذا تمكن المستجيب من قراءة الرسوم البيانية أو الجداول التي تشمل اثنين أو ثلاثة متغيرات بشكل يمكِّنه من المعلومات الرقمية أو تنسيق المعلومات المتوازية (مثل الوقت، وأنشطة في جدول واحد)، وذلك بالشروط التالية:

١. أن تكون اللغة المستخدمة في القراءة والسؤال متطابقة.

٢. وجود تشتيت (إزعاج) بشكل بسيط.

المستوى الثالث

يمكن تحديد العينة النموذجية لهذا المستوى إذا تمكن المستجيب من التعامل مع النصوص المعقدة ودمج المعلومات من مصادر معقدة، مثل الجداول المكتظة أو الرسوم البيانية المتعددة.

ويمكنه ملء استمارة معقدة من خلال تحويل معلومات شخصية إلى بيانات ذات متغيرات فئوية متعددة، ويمكنه القيام بذلك رغم وجود تشتيت (إزعاج)، وعندما تكون اللغة المستخدمة مختلفة، ومن الممكن تصنيفها على أنها "أكاديمية".

والشكل التالي لمجال الوثائق والمستندات يبين النسبة المئوية في كل مستوى أداء من خلال المجموعات الفرعية (حسب الجنس والعمر والتعليم)/ الأردن/ ٢٠١١م.

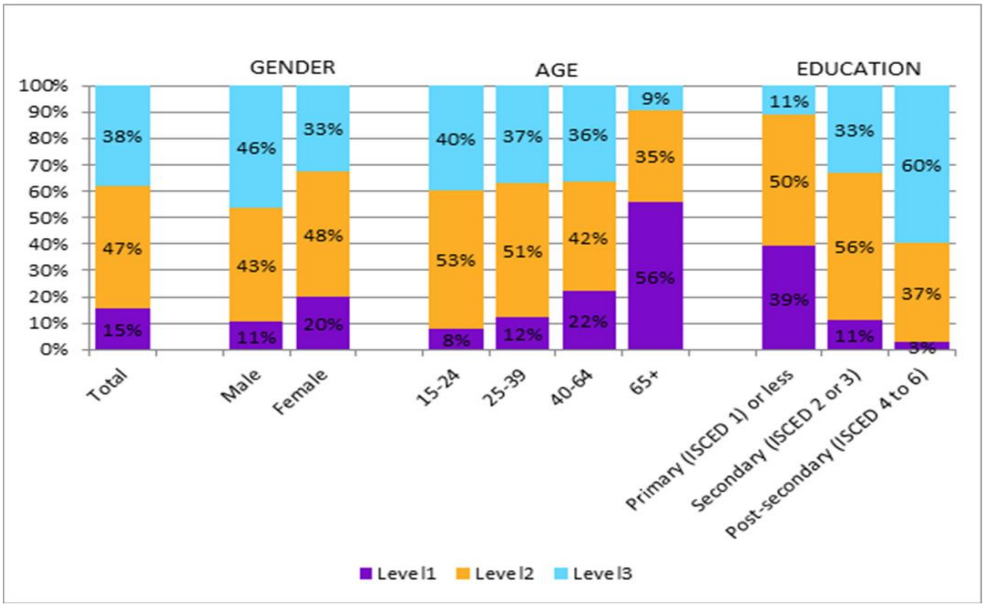

المصدر: معهد الإحصاءات في اليونسكو

المجال الثالث: المهارات الحسابية Numeracy

يتناول مجال مهارات الحساب كيفية إجراء العمليات الحسابية مع وجود بعض الجمل المكتوبة، وهذا هو سبب اختلافه عن "الحسابات الذهنية". ورغم ذلك، فإن بعض المستجيبين قد اختاروا تنفيذ هذه المهمات دون استخدام الورقة والقلم حتى النهاية حين كتابة النتائج النهائية فقط، ويصنف هذا المجال للمستويات التالية:

المستوى الأول

تمكن معظم أفراد العينة النموذجية من أداء العمليات الحسابية البسيطة بشكل جيد، وذلك بمساعدة وجود نص مرافق وأن المعلومات الحسابية المطلوبة بسيطة؛ أي أن العملية الحسابية كانت واضحة وتتطلب خطوة واحدة للحل، وتمكن أفراد العينة أيضًا من جمع ثلاثة أرقام كاملة مع الأرقام العشرية في سياق استخدام المال بسهولة. ولم تكن هناك معلومات تشتيت.

وبما أن هذا هو أدنى مستوى فالمشاركين الذين لا يمتلكون مهارات الحساب يتم ضمهم إلى هذا المجال.

المستوى الثاني

تمكن أفراد العينة النموذجية من أداء العمليات الحسابية التي تحتوي فيها المعلومات الكمية على بعض الأرقام الكسرية والعشرية، وتمكن المستجيبون من أداء عمليات الضرب باستخدام عدد عشري وعدد كامل.

المستوى الثالث

تمكنت العينة النموذجية من أداء المهمات المعقَّدة التي تنطوي على عمليات متعددة الخطوات، مثل:

- استخدام إجابة ما لإيجاد حاصل تقسيم عملية أخرى.
- طرح نسبة مئوية من قيمة أولية.
- العثور على نسبة أثمان السلع باستخدام أكثر من عملية واحدة في سياق المال.

يمكن للمستجيبين فهم وحدات القياس إما في النظم المترية أو في غيرها، إضافة إلى إمكانية تفسير المعلومات النوعية أو الكمية المفيدة المكتوبة على طاولة أو على سوبر ماركت، بما

فيها من الكلمات التي تحتوي على النسب المئوية، الكسور العشرية والأعداد الصحيحة التي تمثل المال والوزن.

والشكل التالي لمجال المهارات الحسابية يبين النسبة المئوية في كل مستوى أداء من خلال المجموعات الفرعية(حسب الجنس والعمر والتعليم)/ الأردن/ ٢٠١١م.

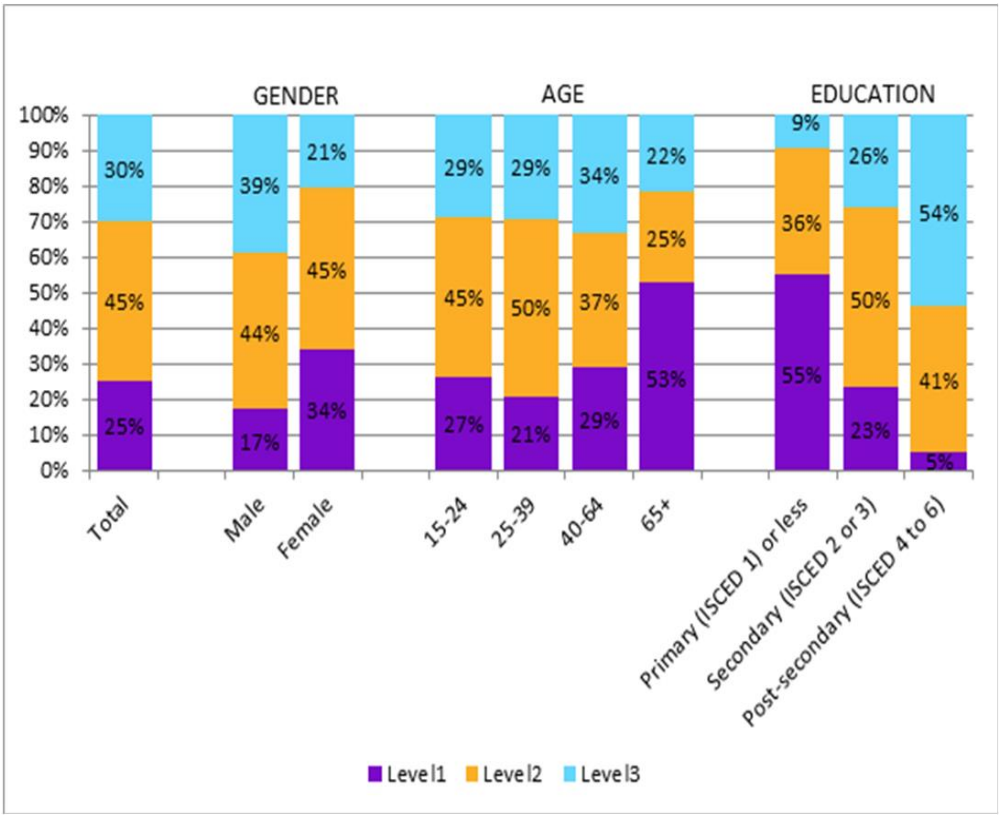

المصدر: معهد الإحصاءات في اليونسكو

سادسًا: مشروع الحي المتعلم من(٢٠١٠-٢٠١١)

تعاونت وزارة التربية والتعليم مع مؤسسة مبادرات الأردنية التنموية لتنفيذ المشروع في مناطق (الشلالة، وصلاح الدين، والبلد القديمة) في محافظة العقبة؛ بهدف تحسين نوعية الحياة لسكان الأحياء المستهدفة من خلال تعزيز فرص التعليم النوعي وتوسيع نطاق المعرفة، مما ينعكس إيجابًا على زيادة فرص التشغيل والتأثير في مفاهيم و ثقافة سكان الحي.

ويتكون المشروع من أربعة برامج رئيسة، وهي:

١-: برنامج مخصص للطلبة المتسربين من التعليم الأساسي

ويهدف هذا المشروع إلى إكساب الطلبة المتسربين من التعليم الأساسي مجموعة من المهارات والمعارف التي تمكنهم من العودة إلى التعليم النظامي (المدرسة)، أو الاستمرار في أحد أشكال التعليم غير النظامي (دراسات مسائية أو في مواقع العمل أو دراسة منزلية)، أو الحصول على فرصة تشغيل مناسبة.

وتم بناء مناهج خاصة لهذه المجموعة تستند إلى خصائصها العمرية وخلفياتها المدرسية السابقة بعيدًا عن المناهج التقليدية، حيث تم التركيز على النشاطات الذاتية والجماعية التفاعلية وأساليب التعلم الذاتي والتطبيقات العملية، كما تم التركيز على المهارات القرائية والكتابية والحسابية والمهارات الحياتية ومهارات استخدام الحاسوب والإرشاد المهني (خصائص الأعمال ومتطلباتها).

مدة البرنامج: ستة أشهر بواقع ثلاث جلسات أسبوعيًا مدة كل منها ساعتان.

٢-:الطلبة المعرضون لخطر التسرب

يهدف هذا البرنامج إلى الحد من تسرب الطلبة من خلال تحسين مستويات التكيف المدرسي والتحصيل الأكاديمي لطلبة التعليم الأساسي المعرضين لخطر التسرب من المدارس. وسيتم تحديد هؤلاء الطلبة بناء على الزيارات المدرسية وعلى دراسة خصائص المتسربين السابقين، ودراسة حالات محددة بالتنسيق مع المدارس ومديريات التربية و التعليم.

وتم بناء برنامج خاص لهذه الفئة يركز على مهارات التكيف المدرسي ومهارات أكاديمية محددة (العادات الدراسية ودافعية التعلم)، ويتم تنفيذه بإستراتيجيات متعددة تشمل الدعم النفسي والاجتماعي والأكاديمي، وبأساليب فردية وجمعية وجلسات إرشادية، كما يتم إشراك أهالي هؤلاء الطلبة والمرشدين التربويين في مدارسهم.

مدة البرنامج: أربعة أشهر، بواقع (٣) لقاءات أسبوعيًا (٢ للطلبة و ١ للآباء/ الأمهات)، ومدة كل لقاء ساعة واحدة، ويتم التنفيذ على مستوى المدرسة.

٣-: تجويد التعلم المدرسي

يهدف المشروع إلى تحسين أداء طلبة الصفين الرابع والخامس الأساسيين ذوي التحصيل المتدني في المهارات الأساسية في اللغة العربية والرياضيات من خلال برنامج علاجي يتم تطبيقه على مستوى المدرسة. ويُبنى البرنامج على تشخيص دقيق –وفق اختبارات تشخيصية بُنيت لهذه الغاية– لمستوى امتلاك الطلبة للمهارات والمعارف الأساسية في اللغة العربية والرياضيات، حيث يمزج البرنامج بين أساليب التعلم الفردي والجمعي بإستراتيجيات فعَّالة تستند إلى مبادئ التعلم الإتقاني والنشط و التكيف المدرسي، ويتم إشراك معلمي هؤلاء الطلبة في مراحل البرنامج كافة لغايات بناء القدرات وكسب الدعم والتأييد والمتابعة، كما يتوجه البرنامج أيضًا إلى أهالي هؤلاء الطلبة فيشركهم في تنفيذ بعض فعاليات البرنامج ويكسبهم مهارات الدعم والمساعدة والمتابعة.

مدة البرنامج: أربعة أشهر، بواقع (٣) جلسات أسبوعيًا، ومدة كل جلسة ساعة واحدة.

٤-: محو أمية الكبار

يهدف هذا البرنامج إلى مكافحة الأمية وتعزيز المهارات القرائية لدى الدارسين وإلى تعزيز فرص التشغيل لهم من خلال برنامج أعِدَّ لهذه الغاية يركز على المهارات القرائية و الكتابية و الحسابية والتكنولوجية، ويشمل البرنامج أيضًا مفاهيم صحية واجتماعية وبيئية، وتم بناءه وفق خصائص هذه الفئة العمرية وأساليب تعلمها وتعليمها، من خلال جلسات تفاعلية نشطة تراعي خصوصية الكبار، وبأساليب مبتكرة في إعداد المادة التدريبية و تنفيذ البرنامج.

مدة البرنامج: ثمانية أشهر، بواقع (٣) جلسات أسبوعيًا، ومدة كل جلسة ساعتين.

تم تنفيذ المشروع على ثلاث مراحل:

- **المرحلة الأولى:** تم من خلالها إعداد مناهج تدريبية خاصة لكل برنامج من البرامج التدريبية.
- **المرحلة الثانية:** تم خلالها تدريب (٢٠) معلمًا ومعلمة على المهارات اللازمة لهم لتنفيذ البرامج التدريبية و تطبيق المناهج، وذلك في ثلاث ورش تدريبية:
  ١. الورشة التدريبية الأولى المتعلقة بمهارات الاتصال.
  ٢. الورشة التدريبية الثانية المتعلقة بتطبيق المناهج التدريبية.

٣. الورشة التدريبية الثالثة المتعلقة باستخدام القصة لأهداف تربوية.

- **المرحلة الثالثة:** تضمنت تطبيق البرامج التدريبية وفق احتياجات المدارس والأحياء المستهدفة.

منجزات المشروع

استطاع المشروع تحقيق إنجازات عديدة يمكن تلخيصها على النحو التالي:

١- برنامج ألطلبه ضعاف التحصيل / مدرسة الثورة العربية الكبرى

- ١٠٠٪ من الطلبة المتدربين تحسنت مهاراتهم اللغوية، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال نتائج الامتحانات النهائية.
- ٨٤٪ من الطلبة المتدربين حصلوا على علامة النجاح في اختبار شهر أيار.
- ٦٨٪ من الطلبة المتدربين حصلوا على تقدير "ممتاز" في اختبار شهر أيار (حصلوا على علامة ١٢/١٠ فما فوق).

٢- برنامج الطلبة ضعاف التحصيل/ مدرسة صفية بنت عبد المطلب

- ٨٧٪ من الطالبات المتدربات تحسنت مهاراتهن الحسابية، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال نتائج الامتحانات النهائية.
- ٨٠٪ من الطالبات المتدربات حصلن على علامة النجاح في اختبار شهر أيار.
- ٣٣٪ من الطالبات المتدربات حصلن على تقدير ممتاز في اختبار شهر أيار (حصلن على علامة ١٥/١٣ فما فوق).

٣- برنامج الطلبة المعرضين لخطر التسرب، فقد تمت مقارنة عدد أيام غياب الطالب شهريًا قبل بدء البرنامج بعدد أيام غيابه بعد مرور شهرين على تطبيق البرنامج، حيث بلغت نسبة الطلبة الذين تناقص غيابهم عن المدرسة بالنسبة لعدد المتدربين ١٠٠٪، أي أن جميع الطلبة المتدربين انخفض معدل غيابهم عن المدرسة بعد مرور ما يقرب من الشهرين على بدء التدريب .

أما بالنسبة للطلبة الذين أصبحوا لا يغيبون مطلقًا عن المدرسة فقد بلغت نسبتهم ٤٠٪ تقريبًا.

٤- نماذج حيّة لقصص نجاح الدارسين في برنامج الأمية

أن تبدأ متأخرًا خير من أن لا تفعل، " وأخيرًا ... قديش استنيت هذا اليوم".

بهذه الكلمات العامية البسيطة عبَّر جمعة العزارات عن فرحه الممزوج بالدموع بعد هذه اللحظة التي صار فيها بإمكانه – كما يقول– أن يعرف مضمون كل ورقة يمسكها بيده وأن يتابع الشريط الإخباري لأيِّ محطة تلفزيونية، بل لم يعد يلجأ إلى سؤال المارة عن الباص إلى أين يذهب ؟ أو من أين هو آتٍ؟.

"ما حدا أحسن من حدا"، هذه العبارة التي رددها سلمان عندما سُئل عن شعوره بعد أن دخل عالم القراءة والكتابة، ثم أضاف: "بتعرف شو عملت يا أستاذ أمبارح"؟ وتابع: "اشتريت جريدة ومرّيت على إخوياي ومعارفي، وأنا قاعد عندهم كنت أمسك وأتصفح العناوين، واحد من إخوياي بيقولي: شو ودَّك بهالصنعة؟ ما أحنا عارفين البير وغطاه!

- كان زمان، وبدأت أقرأ له محتويات الخبر.
- انت من وينتا بتقرأ ؟
- أنا ما حكيتلك إني من فترة أتعلم في محو الأمية.
- والله عفارم عليك، بدنا الحلوان.
- لهيك جايبلنا إحنا كمان، قلت له وكان في غاية السعادة.

سابعًا: مشروع قضاء بلا أمية (قضاء أم الرصاص) من(٢٠٠٨-٢٠١٢)

يعتبر مشروع قضاء بلا أمية من المشاريع الجديدة والتطويرية التي نفذتها وزارة التربية والتعليم كتجربة ريادية وفريدة على مستوى المملكة، في إطار مواجهتها الشاملة والمستمرة لمكافحة الأمية والقضاء عليها نهائيًا، ومشروع "قضاء بلا أمية" هو أحد المشاريع المبتكرة في وزارة التربية والتعليم التي تسعى من خلالها الوزارة بالتعاون مع الشركاء إلى القضاء على الأمية بأنواعها المختلفة (الهجائية، الوظيفية، الحاسوبية، الحضارية، التقنية، المقنَّعة) لدى الأميين من عمر (١٥) سنة فأكثر من الذكور والإناث على حد سواء في قرى ومناطق قضاء أم الرصاص بلواء الجيزة في منطقة البادية الوسطى، وإلى رفع مستوياتهم العلمية والثقافية والاجتماعية حول المواضيع والأحداث والظواهر التي يعيشونها وتدور حولهم، باستخدام أساليب تعليمية متنوعة ومشوقة. وقد جاء اختيار "قضاء أم الرصاص" بوصفه القضاء الأكثر أمية في البادية الوسطى حسب ما ذكرت الدراسة، ويتبع هذا القضاء إلى لواء الجيزة في محافظة العاصمة، ويقع ضمن منطقة البادية الوسطى، ويبلغ عدد سكانه ما يقارب الـ(٩٠٠٠) نسمة، ويضم القضاء (١٧)

تجمعًا سـكانيًا. ولقد بدأ تنفيذ المشـروع في المنطقة اعتبارًا من العام الدراسـي ٢٠٠٨/٢٠٠٩، وكان هناك العديد من الشركاء الذين أسهموا في إنجاح هذا المشروع ومنهم: (منظمة اليونسكو للتربية والثقافة والعلم/عمان، مديرية التربية والتعليم والثقافة العسكرية، مؤسسة كويست سكوب، الجمعية النسـائية لمكافحة الأمية، المديريات والدوائر الحكومية بالمنطقة، شـركات ومؤسـسـات القطاع الخاص بالمنطقة).

مسوّغات المشروع

١. الاستجابة لنداءات وأهداف المؤتمرات العالمية حول التربية للجميع ("جوميتيان ١٩٩٠"و "هامبورغ١٩٩٧"و " داكار ٢٠٠٠") التي أكدت جميعها بصـــورة رئيســـة أهمية تأمين حاجات التعلم الأساسية للجميع وأنه حق لكل فرد.
٢. توثيق العلاقة بين برامج محو الأمية وتعليم الكبار وخطط التنمية من خلال الإسـهام في تنمية المجتمع وتطويره.
٣. ضرورة تفعيل دور المجتمع المحلي ليسهم بفعّالية في مجال محو الأمية.
٤. الحاجة إلى رفع المستوى الديني والثقافي والاجتماعي والصحي والبيئي، وتطوير العادات والسلوكات الايجابية بين أفراد المجتمع.
٥. الحاجة إلى تطوير قدرات المعلمين في مجال محو الأمية.
٦. الإسـهام في حل مشـكلة البطالة من خلال توفير فرص عمل حقيقية للمعلمين والمعلمات المؤهلين أكاديميًا والراغبين في العمل بمراكز تعليم الكبار ومحو الأمية التابعة لمشـــروع "قضاء بلا أمية".

أهداف المشروع

- الإسهام في خفض نسبة الأمية القرائية لدى المستهدفين إلى أقصى حد ممكن.
- توسيع مفهوم محو الأمية ليشمل الجوانب الحياتية الأخرى (الدينية- الحضارية- الوظيفية- الثقافية- الاجتماعية- الصحية- البيئية).
- تفعيل دور المجتمعات المحلية للإسهام في برنامج محو الأمية.
- تطوير قدرات المعلمين في مجال محو الأمية.
- تقديم رعاية وعناية خاصة للمرأة وإتاحة الفرصة لها بشكل اكبر.

خطوات تنفيذ المشروع

أ. تشكيل اللجان المشرفة على المشروع

- تم تشـكيل لجنتين: لجنة عليا برئاسـة عطوفة الأمين العام للشـؤون الفنية، ولجنة فنية برئاسة مدير إدارة التعليم العام وشؤون الطلبة لمتابعة فعاليات وأنشطة هذا المشروع، وقد عقدت اجتماعات عديدة لهذه اللجان، نوقشت خلالها خطة العمل وتصورات التنفيذ لهذا المشروع .
- تم إعداد تصور مقترح للمشروع، وتمت مناقشته من قبل هذه اللجان.
- انبثق عن اجتماعات اللجنة العليا قرار بتشكيل لجنتين:

١. لجنة إعلامية برئاسة مدير تربية البادية الوسطى .

٢. لجنة إعداد دراسة مسحية لبناء قاعدة للبيانات للأميين في القضاء .

- قامت اللجنة الإعلامية بوضع خطة إعلامية تمت مناقشتها وتم إقرارها والبدء بتنفيذها .

ب. عقد تمويل المشروع مع مكتب اليونسكو/ عمان

- تم توقيع عقد مع مكتب اليونسكو/ عمان بمبلغ (٦,٠٠٠) دولار لدعم المشروع.

ج. الدراسة

- تم تطوير استبانة من خلال فريق مختص، وتم عرضها على اللجان وإقرارها.
- عقد اجتماع في مديرية التربية والتعليم لمنطقة البادية الوسطى، حيث قام فريق من قسم التعليم غير النظامي ومن قسـم البحث والتطوير التربوي بتدريب المعلمين على كيفية استخدامها وتطبيقها.
- تنفيذ الخطة الإعلامية التي تم إقرارها للمشروع من قبل اللجنة العليا .
- تم عمل دراسـة مسـحية في عام ٢٠٠٨ لبناء قاعدة بيانات للأميين في قضـاء أم الرصاص، وقد كانت نتائج المسح على النحو التالي:

الجنس والرغبة في التعليم / القرية	العدد الإجمالي	ذكور		إناث	
		يرغب	لا يرغب	يرغب	لا يرغب
الرامة	٣١	٥	١	١٦	٩
الرميل	٣٨	٧	٦	١٩	٦
طور الحشاش	٥٤	١٩	٠	٣٤	١
الدامخي	٢٥	٧	١٧	١	٠
الياهون	٢٠	٢	١	١٧	٠
عليان	٣٦	١٣	٢	٢١	٠
رجم عقاب	٩	٢	٧	٠	٠
جميل	٤٦	٠	٠	٤٦	٠
الندوة	٣٩	٣٠	٠	٨	١
المشيرفة	١٦	٢	٢	١١	١
رجم فهيد	١٤	٤	٥	١	٤
ابو حليليفة	٤٧	١٥	٥	٢١	٦
المصيطبة	١٤	٤	٣	٣	٤
الفيصلية	١٥	٠	٠	١٤	١
سالية	١٢	٥	٠	٧	٠
المجموع	٤١٦	١١٥	٤٩	٢١٩	٣٣

د. التنفيذ الفعلي للمشروع

- تصـميم بوسـترات ومطويات عن المشـروع، وتوزيعها على المدارس والمراكز الصـحية والمساجد والأماكن العامة في قضاء أم الرصاص.
- عمل دورة تدريبية للمعلمين والمعلمات المشتركين في مشروع "قضاء بلا أمية" يومي ٢٧ و ٢٠٠٨/٨/٢٨م.
- تحضـيرًا للمشـروع تم عمل احتفال مصـغَّر باليوم العالمي لمحو الأمية على مسـتوى مديرية البادية الوسطى للتعريف بأهمية المشروع، وذلك بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٨م.
- تم إطلاق المشـروع ضـمن احتفال رسـمي أقامته وزارة التربية والتعليم برعاية معالي وزير التربيـة والتعليم وحضـــور فعاليـات المجتمع الرســـمي والمـدني كـافـة، وذلـك بتـاريخ ٢٠٠٨/١٠/٩ متزامنًا مع الاحتفال باليوم العالمي لمحو الأمية.
- تم افتتاح (٢٤) مركزًا لتعليم الكبار ومحو الأمية في المشـروع وبوشـر العمل بها، حيث وصل عدد الملتحقين بهذه المراكز إلى (٢٧٠) دارساً ودارسة.

هـ . التحديات والصعوبات

واجه المشـــروع بعض التحديات والصـــعوبات التي أثرت في ســـير العملية التعليمية وأدت إلى تناقص أعداد المراكز، ولقد كان من أهم التحديات التي أدت إلى تناقص أعداد الدارســـين وانخفاضها وتقلص أعداد المراكز مجموعة من العوامل أهمها:

١. تباعد التجمعات السكنية في منطقة أم الرصاص.
٢. صعوبة المواصلات في القضاء.
٣. قلة الحوافز المادية والعينية للدارسين.
٤. عدم ملاءمة الغرف الصفية، وتأثيثها بشكل لا يتناسب مع احتياجات الكبار.
٥. صعوبة متابعة مراكز تعليم الكبار ومحو الأمية والإشراف عليها بسبب اتساع الرقعة الجغرافية للمنطقة.

و. الإجراءات المتَّخذة من قبل الوزارة لمعالجة التحديات

أدرك المشرفون على المشروع في مركز الوزارة واقع المشروع والتحديات التي تواجهه، وذلك من خلال المتابعة والزيارات الميدانية المتكررة، وقاموا بحصر هذه الاحتياجات واتخاذ مجموعة من الخطوات الجادة لإيجاد الحلول التي تضمن استمرارية المشروع بفعّالية، ومنها ما يلي:

١. تقييم المشروع من خلال دراسة قام بها السيد رئيس قسم التعليم غير النظامي عام٢٠١٠م، حول المشكلات التي تواجه مراكز محو الأمية في المشروع، وقد نتج عن الدراسة مجموعة من التوصيات، وهي على النحو التالي:

- إعادة النظر بنظام الحوافز المقدم للعاملين في برنامج الأمية.
- إعادة النظر بالدورات التدريبية التي تنفذها الوزارة لمعلمي محو الأمية سنويًا، لتكون أكثر تخصصية وذات نوعية وفائدة يعود أثرها على العملية التعليمية داخل المراكز، ويشارك فيها إضافة إلى المعلمين المشرفون ومديرو المدارس التي فيها مراكز محو أمية.
- مراعاة فتح المراكز في الغرف ذات التهوية الجيدة في المدارس، والتي تتوافر فيها الوسائل التعليمية والمقاعد التي تتلاءم مع أوضاع الدارسين مثل: غرفة المسرح، والمكتبة، ومختبر الحاسوب وغيرها.
- التعميم على مديريات التربية والتعليم لتوفير الكتب والقرطاسية كافة للمراكز في بداية العام الدراسي.
- تزويد المراكز باللوازم الضرورية والملائمة لاحتياجات تعلم فئة الدارسين الأميين الكبار.

٢. تم تأمين مديرية التربية والتعليم بما يكفيها من الكتب والقرطاسية لهذه المراكز.

٣. تم تزويد المديرية بِـ (٩٠) كرسيًا متعدد الأغراض لهذه المراكز.

٤. تم تشكيل لجنة دراسة العروض، وذلك لشراء خزائن وألواح وطاولات خشبية.

٥. تم تزويد مراكز تعليم الكبار ومحو الأمية في مشروع قضاء بلا أمية بالبرادي.

٦. تم التعميم على المديرية المعنية لتزويد الوزارة بتقارير شهرية حول سير المشروع.

٧. متابعة المراكز من خلال الزيارات الإشرافية والإدارية، حيث زيارة المراكز بشكل فصلي ودوري.

٨. تم إعداد تقارير لهذه الزيارات.

٩. قامت الوزارة بالتنسيق مع مكتب اليونسكو/عمان ومديرية البادية الوسطى بإقامة احتفال تخريج الفوج الأول من الدارسين الناجحين للعام الدراسي ٢٠٠٩/٢٠١٠م، في مراكز المشروع، حيث بلغ عددهم (١٩٧) دارسًا ودارسة، وتم تخريجهم باحتفال كبير رعاه معالي الوزير وتم تقديم الجوائز والشهادات للناجحين.

١٠. عقد دورة تدريبية لمعلمي ومعلمات مراكز تعليم الكبار ومحو الأمية في لواء الجيزة؛ بهدف تطوير مهاراتهم وتمكينهم من استخدام الأساليب المتطورة في التعامل مع الكبار، والتي أقيمت يومي ٢١و٢٢/١٠/٢٠٠٩م، على مسرح مدرسة أم الرصاص الثانوية للبنات.

١١. التواصل المستمر مع المديرية وطلب التقارير، وقيام فريق من إدارة التعليم بمتابعة المشروع من خلال الزيارات الميدانية المستمرة.

ز. المؤشرات الإحصائية لمراكز تعليم الكبار في أم الرصاص

الجدول التالي يوضح أعداد المراكز وأعداد الملتحقين بها بشكل تفصيلي منذ بداية المشروع حتى نهايته.

العام الدراسي	أعداد مراكز تعليم الكبار ومحو الأمية			أعداد الملتحقين بالمراكز		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
٢٠٠٨/٢٠٠٩	٣	٢١	٢٤	٣٥	٢٤٢	٢٧٧
٢٠٠٩/٢٠١٠	٢	١٣	١٥	٢٠	١٣٠	١٥٠
٢٠١٠/٢٠١١	١	٧	٨	١٠	٦٩	٧٩
٢٠١١/٢٠١٢	٠	٤	٤	٠	٤٤	٤٤

ح . إنجازات المشروع:

١. استطاع المشروع إلحاق (٨٣٪) من الراغبين بالالتحاق بمراكز تعليم الكبار ومحو الأمية ، والذين يشكلون ما نسبته (٦٧٪) من مجموع عدد الأميين في قضاء أم الرصاص.

٢. تم محو أمية ما نسبته (٥٤٪) من الملتحقين الراغبين بمحو أميتهم والذين التحقوا بمراكز تعليم الكبار ومحو الأمية.

٣. استطاع المشروع محو أمية ما نسبته (٣٦٪) من عدد الأميين الإجمالي في مناطق قضاء أم الرصاص.

تاسعًا: مشروع تمكين الكبار عبر التعليم "Adult Empowerment"
(٢٠١٢/٢٠١٣)

نظرًا للطلب المتزايد من إدارات عديدة في مختلف الوزارات والدوائر الحكومية على برنامج تعليمي تمكيني يلبّي الاحتياجات الوظيفية للعاملين لديهم من الفئة الثالثة، لمساعدتهم على تنمية ذواتهم وظيفيًا وحياتيًا، وإدراكًا من وزارة التربية والتعليم للظروف السياسية والاقتصادية السائدة في المنطقة والتحديات التي قد تنشأ عنها، فإنها ارتأت تبنّي المشروع لتلبية هذه الحاجات المتزايدة من العاملين في القطاع الحكومي، وتأطيرها ببرنامج وطني ذي مدة زمنية قصيرة نسبيًا يخدم شريحة واسعة من العاملين ولاسيّما موظفو الفئة الثالثة وعمال المياومة، حيث تم العمل على تنمية مهاراتهم وتمكينهم من الاعتماد على أنفسهم لبناء مستقبل واعد لهم ولأبنائهم، مستفيدة بذلك من خبرات دولية ولاسيّما خبرات الجمعية الألمانية لتعليم الكبار (dvv international) في هذا المجال. ولهذه الغاية فإن الوزارة تعمل بالتعاون مع الجمعية الألمانية لتعليم الكبار على بناء نموذج تعليمي تمكيني يستهدف الفئات التي لم تُنهِ مرحلة التعليم الأساسي أو لم تلتحق بالتعليم، وقد جاء ذلك استجابة لنتائج الاجتماع الذي عقدته الجمعية الألمانية لتعليم الكبار مع وزارة التربية والتعليم خلال العام ٢٠١٢. وقد تم إقرار هذا المشروع في وزارة التربية والتعليم خلال اجتماع مجلس التخطيط رقم (١٠) الذي عقد بتاريخ ٢٠١٣/٥/٢٣م.

مسوّغات تنفيذ المشروع

١. الاحتياجات التنموية ومتطلبات سوق العمل للعاملين نظرًا للظروف الاقتصادية السائدة.
٢. تمكين الدارسين من اكتساب ما يلزم من مهارات تعزز الاندماج الاجتماعي والمواطنة النشطة والقدرة التنافسية وبناء مستقبل منتج قابل للاستمرار.
٣. طول المدة الزمنية لبرنامج محو الأمية وتعليم الكبار، حيث يبدأ بسنتين دراسيتين لتحرير الدارس من الأمية القرائية، وسنتين أخريين للحصول على شهادة الصف السادس الأساسي.
٤. تشجيع جهود المؤسسات الوطنية والدولية لتأخذ دورًا نشطًا في الإسهام في مكافحة الأمية بما ينسجم مع أهداف الألفية الجديدة لتحقيق التعليم للجميع بحلول العام ٢٠٢٠م.
٥. مواصلة محاربة جيوب الأمية في المناطق التي تشهد ارتفاعاً في نسب الأمية.

٦. دعم فكرة التعلم من أجل المعرفة، ومن أجل العمل، ومن أجل العيش معا على أساس من الاحترام المتبادل مع المتغيرات المجتمعية الحديثة.

٧. تفعيل دور برامج تعليم الكبار ومحو الأمية في عملية التنمية الشـــاملة، وبناء الوعي الثقافي والديني والصحي والبيئي لديهم.

أهداف المشروع

أ- الهدف العام

تمكين المواطنين الكبار ولاســـيّما العاملون منهم في القطاع الحكومي تعليمياً ووظيفيًا وفكريًا واجتماعيًا، وبناء الوعي لديهم لزيادة إســـهامهم في تنمية المجتمع الذي يعيشـــون فيه وتحقيق التنمية المهنية المستدامة لديهم ، وذلك بتضافر جهود العديد من المؤسسات الحكومية والخاصة المحلية منها والدولية.

ب- الأهداف الخاصة

- الإسهام في خفض نسبة الأمية بأشكالها كافة من خلال إكسابهم مهارات القراءة والكتابة ومبادئ الحساب إضافة إلى المهارات الحياتية والوظيفية ببرنامج قصير نسبيًا مقارنة بالبرنامج الوطني، بما يجسد مفهوم التربية من أجل التنمية؛ حيث تسهم في التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.
- تشجيع الأميين العاملين في القطاع الحكومي ذكورًا وإناثًا على الالتحاق بمشروع تمكين الكبار من خلال حملة توعوية تثقيفية لبيان أهمية هذا المشروع ومدى استفادتهم منه .
- الإسهام في زيادة إنتاجية الفرد وتنمية الرأسمال البشري من خلال مواكبة برامج التهيئة وإكساب الدارسين المهارات الملائمة لمتطلبات سوق العمل المتجددة.
- توسيع مفهوم الأمية ليشمل الجوانب الحياتية الأخرى، بما في ذلك مهارات التحليل والتفكير النقدي ومهارات حل المشكلات التي تمكنهم من الاستجابة للمطالب الحالية والتكيف مع التقدم العلمي والتكنولوجي.
- بناء الوعي لدى الدارسين حيث يجعل الفرد منهم محترماً للقواعد المنظمة للحياة الاجتماعية، ومشاركاً في المسؤولية الاجتماعية والمواطنة الحقيقية ، ومسهماً في الإنتاج المجتمعي.

- الرفع من كفاية المرأة الحياتية وتقديم الرعاية والعناية الخاصة بها، وإتاحة الفرصة لها بشكل أكبر.

النتاجات المتوقعة من تنفيذ المشروع

١. جذب عدد كبير من الدارسين للالتحاق بمثل هذا المشروع.
٢. اختصار السقف الزمني من (٤ سنوات) في البرنامج الوطني إلى (٦ أشهر).
٣. التوسع في مفهوم تعليم الكبار من مجرد التحرر من الأمية إلى زيادة الوعي لدى الدارسين بالجوانب الأساسية للنهوض بواقعهم وحياتهم.
٤. التوسع في ربط برامج محو الأمية وتعليم الكبار بالتدريب المهني، وذلك بالتوسع في برامج التدريب التنموي المتكامل الذي يحتوي على أنشطة تنموية وصحية وبيئية وغيرها.
٥. توسيع معارف وقدرات واتجاهات الدارسين الكبار، وتمكينهم من الاندماج في مجتمع التواصل والإعلام.

الفئة المستهدفة

- العمال والعاملات الأميين في المؤسسات الرسمية.
- الكبار من سن (١٨ - ٤٥)عامًا، ومن لم ينهوا مرحلة التعليم الأساسي.

مدة البرنامج: ستة أشهر يتم فيها تعليم الدارسين المهارات الأساسية كالقراءة والكتابة والحساب، إضافة إلى إكسابهم المهارات الحياتية اللازمة لتنميتهم.

شروط الالتحاق بالبرنامج

- أن يكون أردني الجنسية.
- أن يكون قد أكمل الثامنة عشرة من عمره ولم يتجاوز الخامسة والأربعين، ولم ينهِ مرحلة التعليم الأساسي.

الدراسات والبحوث

في مجال

التعليم غير النظامي وتعليم الكبار

ضمن فعاليات عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية

(٢٠٠٣-٢٠١٢)

أولاً: دراسة صلات الوصل بين التعليم الرسمي والتعليم غير الرسمي (٢٠٠٥)

في إطار برنامج اليونسكو الهادف إلى تعزيز دور المؤسسات التي تنفذ برامج ومبادرات تعليمية تعلّمية غير رسمية (لاصفّية)، فقد تم إعداد هذه الدراسة النوعية من قبل فريق فني في إدارة التعليم العام وشؤون الطلبة في وزارة التربية والتعليم، وذلك كدراسة حالة لمبادرات التعلم خارج المدرسة في الأردن، وبالتنسيق مع مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية الذي يقوم بإعداد دراسة حول نوعية المبادرات والممارسات القائمة في (٤) دول عربية في إطار التعلم خارج المدرسة، بهدف التعرف إلى هذه المبادرات وعمل الخطوات اللازمة لتقويتها وتعزيزها وتطويرها في المستقبل، علماً بأن هذه الدراسة تأتي في إطار مشروع شمولي تكاملي تقوم به منظمة اليونسكو بهدف دراسة حالات تمزج بين التعليم الرسمي وغير الرسمي في بعض مناطق العالم، ويسعى المشروع للانطلاق من الممارسات القائمة، وتحديد الآليات التجديدية التي تصلح أن تكون أنموذجاً في مجال الحثِّ والتحفيز على الوصل بين التعليم الرسمي وغير الرسمي.

وتسعى هذه الدراسة التي تتناول الأردن كدراسة حالة إلى:

- التعرّف إلى طبيعة المبادرات التي تقدمها المؤسسات المجتمعية في الأردن في إطار التعلم خارج المدرسة.
- القيام بتحليل هذه المبادرات والتوصل إلى نقاط القوة التي تميزها من أجل تعزيزها، وتحديد نقاط الضعف لغايات معالجتها والحد منها مستقبلاً.
- التوصل إلى مجموعة من التوصيات والمقترحات الإجرائية، بهدف تحسين نوعية هذه المبادرات وتطويرها من جهة، وتعزيز الصلة بين التعليم الرسمي والتعليم غير الرسمي من جهة أخرى.

وقد تكونت عينة الدراسة من (٢٧) مؤسسة وجمعية في الأردن، تقدم مبادرات متنوعة في إطار التعلم خارج المدرسة (التعليم اللاصفّي–غير الرسمي) للفئات المستهدفة بخدماتها من أطفال، وفتيات، ونساء، وشباب، وأميين، وذوي الاحتياجات الخاصة، وبعد تحديد عينة الدراسة قام الفريق المكلَّف بإجراء الدراسة من خلال زيارة المؤسسات والجمعيات البالغ عددها (٢٧) مؤسسة، ثم توزيع أداة الدراسة (الاستبانة) الواردة من المكتب الإقليمي للتربية في الدول العربية/ بيروت، والمكونة من (١٢) سؤالاً يحتاج إلى استجابات مفتوحة على المؤسسات عينة الدراسة من قبل

فريق البحث شخصيًا تم تفريغها حسب أسلوب تحليل المحتوى ودراسة الحالة، كما تم تحليل هذه المبادرات التي تقوم بها المؤسسات/الجمعيات، وتم استخلاص أبرز النتائج ومناقشتها، واستعراض الدروس المستفادة من خلال إبراز نقاط القوة المميزة لهذه المبادرات التي ينبغي تعميمها، ونقاط الضعف والمعوقات التي ينبغي التغلب عليها، كما تم إبراز مقترحات عينة الدراسة، وتوصيات فريق الدراسة التي تهدف إلى الارتقاء بهذه المبادرات وتحسين نوعيتها.

من خلال استعراض برامج المؤسسات المجتمعية التي خضعت للدراسة وأنشطتها، يمكن استخلاص أبرز نقاط الضعف التي ينبغي العمل تشاركيًا لوضع الحلول الناجحة لها وفق المجالات التالية:

١. **مجال التمويل:** إذ إن كثيرًا من هذه المؤسسات والجمعيات تعاني من قلة الدعم المالي، أو عدم ثبات المساعدات والإعانات أو عدم استدامتها، مما يؤدي إلى التعثر في العمل أو التأخير في مسيرة تنفيذ الأنشطة والبرامج.

٢. **مجال الموارد البشرية:** هناك كوادر كثيرة تعمل في هذه المؤسسات تتصف بأنها غير مؤهلة وتحتاج إلى مزيد من التدريب والخبرة الفنية، كما أن لديها مشكلة في عدم الاستمرارية في العمل، مما يخلق جوًا من عدم الاستقرار في العمل، إضافة إلى عدم تفرغ الكثير منهم للعمل بدوام كامل وانشغاله بنشاطات أخرى.

٣. **مجال الإعلام والتوعية:** هناك مشكلة كبيرة فيما يتعلق بالإعلام؛ إذ تعاني بعض هذه المؤسسات من ضعف الإعلام المنظم في مجال نشاطاتها وفعالياتها ومبادراتها، وتحديدًا من ضعف فعالية التلفزيون بوصفه جهازًا للإعلام في هذا المجال ولاسيَّما أنه موجود في كل بيت، إضافة إلى افتقار الوعي الكافي لدى الأهل بقيمة البرامج والنشاطات التي تقدمها هذه المؤسسات في إطار التعلم عن بعد، وأثرها الإيجابي في كثير من فئات المجتمع.

٤. **مجال التنسيق والتعاون:** إذ لوحظ –على الرغم من تعدد الجهات التطوعية ذوات الأهداف المشتركة– ضعف التنسيق فيما بينها من جهة ومع المؤسسات الرسمية ذات العلاقة من جهة أخرى، مما يؤدي إلى هدر الجهد والوقت والمال، وقد يؤدي ذلك أحيانًا إلى الازدواجية والتكرار في العمل سواء مع المؤسسات الحكومية أو التطوعية وغير الرسمية، إضافة إلى ضعف

التعاون الواضح من قبل الجهات أو المؤسسات الرسمية حسب وجهة نظر عينة الدراسة، مما يؤدي إلى قلة تبادل التجارب والخبرات، والافتقار إلى التخطيط التشاركي أو الرؤية المشتركة.

٥. **مجال الدافعية والحماس للتدريب:** إذ لوحظ ضعف الحماس لدى المستفيدين أحيانًا من برامج التدريب وقلة الالتزام بالحضور، وبالتالي محدودية الإفادة من الخدمة، كما تعاني بعض هذه المؤسسات من قلة الراغبين بالانتساب لبرامجها والإفادة من خدماتها.

٦. **مجال طبيعة تنظيم البرامج وإجراءاتها:** إذ لوحظ من خلال المسح بعض التحديات الأخرى المتعلقة بطبيعة تنظيم البرامج والإجراءات المتعلقة بها، مثل:

- عدم مواءمة الزمن المحدد مع الإنجاز المتوقع، وذلك حسب ما هو وارد في الخطة الإجرائية لبعض هذه البرامج.
- روتينية الإجراءات الطويلة ولاسيَّما إجراءات المؤسسات الحكومية ذات العلاقة.
- صعوبة توفير وسائل المواصلات.
- الافتقار إلى البيئة التعليمية التعلّمية المناسبة والآمنة والداعمة للتعبير الحر، مما يتيح التوظيف الفعّال لقدرات المستفيدين من خلال الخدمة المقدمة، وذلك في بعض هذه المؤسسات المجتمعية.

في ضوء نتاجات الدراسة التي استهدفت استعراض مبادرات التعلم خارج المدرسة، اقترح فريق الدراسة مجموعة من التوصيات للارتقاء بهذه المبادرات وتحسين نوعية برامجها، وذلك وفق المجالات التالية:

١. **مجال التخطيط لتطوير مبادرات التعلم خارج المدرسة**

- العمل على إيجاد مظلة تنسيقية وطنية للتربية الموازية تنضوي تحتها مختلف المبادرات التي تقدمها المؤسسات المجتمعية المختلفة في إطار التعلم خارج المدرسة.
- البحث عن فرص تمويل وحلول إبداعية لتوفير الدعم المالي لأنشطة وبرامج المؤسسات والجمعيات المختلفة العاملة في إطار التعلم خارج المدرسة.
- العمل على وضع إستراتيجية وطنية للتربية الموازية تتضمن مختلف مبادرات التعلم خارج المدرسة، وتشارك في بنائها مختلف الجهات ذات العلاقة.

- العمل على تطوير موقع إلكتروني خاص يتضمن مبادرات المؤسسات الوطنية العاملة كافة في مجال التعلم خارج المدرسة.
- العمل على وضع نظام واضح لمتابعة وتقييم مبادرات التعلم خارج المدرسة يُراعى في بنائه استهداف النوعية والتطوير المستمر حسب المستجدات.
- توفير قاعدة بيانات من قبل مجموعة من المختصين لكل منطقة عن المدارس والمراكز التعليمية والجمعيات والنوادي وغيرها من المؤسسات.
- تحديث التشريعات والأنظمة التربوية، وإعداد الخطط المناسبة من أجل دمج المعاقين داخل المدرسة والغرفة الصفية وفق خطة مبرمجة مدروسة، وحسب قدرات كل منهم وإمكاناته.
- استبدال أساليب التعليم والتعلم في برامج تعليم الكبار، حيث يتم استخدام منهجية التعليم التشاركي ووسائل التعلم النشط، وإيجاد أدوار أكبر لمؤسسات المجتمع المحلي في عملية الإعداد والتنفيذ لبرامج محو الأمية وتعليم الكبار.
- إجراء دراسة مسحية لمعرفة حاجات المناطق المختلفة من مراكز ومؤسسات وبرامج وأشكال تدريب متنوعة حسب أعداد السكان وأعمارهم.

٢. مجال التأهيل والتدريب والتنمية المستدامة

- تصميم برامج تدريبية فعَّالة للمعلمين والمدربين؛ لإكسابهم المهارات والكفايات اللازمة للتدريس والتدريب.
- تطوير حقائب تعليمية خاصة لتعليم مهارات التفكير على مختلف المستويات وللفئات كافة.
- المساعدة في إنتاج برامج تلفزيونية وإذاعية وأقراص مدمجة تعطي أهمية للمهن المختلفة.
- إعداد مدربي مدربين يكون دورهم إعداد كوادر مؤهلة من المعلمين من أهل المنطقة، ووضع الحقائب التدريبية المناسبة لهم، مع الاستمرار في عملية التدريب وتقييم عملهم أثناء الخدمة.
- تنظيم برامج وحقائب خاصة بإعادة تأهيل الشباب في مراكز الأحداث، والعاملين في الكراجات والورش الصناعية المختلفة.

- عمل برامج تعليمية تدريبية خاصة لطلبة صعوبات التعلم لتأمينهم بمهن مستقبلية.
- العمل على بناء برامج مناسبة لتمكين وتأهيل وتدريب الموارد البشرية العاملة في المؤسسات والجمعيات الوطنية، التي تمارس برامج وأنشطة متنوعة في إطار التربية الموازية، والإفادة من تجارب الدول المتميزة في هذا المجال.
- الحرص على تطوير برامج فعّالة تستهدف إكساب الشباب مهارات في الحياة العملية، والتنمية القيادية، والحوار، والتعاون، وتشجعهم على ممارسة ذلك وتطبيقه عمليًا.
- إعداد منهاج تعليمي غير رسمي لذوي الاحتياجات الخاصة، يتضمن تجارب عملية حيوية تفيدهم في امتلاك مهارات حياتية نافعة.
- التوسع في فتح مراكز مجتمعية مهنية لتدريب المرأة على الصناعات الخفيفة، ومساعدتها في تسويقها للارتقاء بالمستويين الاقتصادي والاجتماعي لها ولأسرتها، ودمجها في عملية التنمية الشاملة بمختلف أبعادها ومجالاتها.
- تصميم برامج تعليمية تؤهل الأطفال المتسربين والعاملين وتعدهم للحياة، ومراعاة ديمومتها عن طريق مأسستها ضمن أنشطة وبرامج المؤسسات ذات العلاقة.

٣. مجال تفعيل التكامل بين التعليم النظامي والتعليم غير النظامي

- تطوير نظام تعليمي مرن يلبّي الحاجات المختلفة لأفراد المجتمع، ويسمح للطلبة بالعودة إلى النظام الرسمي فيما بعد.
- تضمين بعض أنشطة التعليم غير النظامي في التعليم النظامي؛ لتعزيزه وتقوية مهارات الطلبة من خلال انتهاج التعلم النشط واستخدام أساليب أكثر تشاركية مع الطلبة.
- استهداف الحلقة المحيطة بالطالب (الأسرة، المدرسة، المجتمع المحلي) من خلال أنشطة وبرامج التعليم غير النظامي؛ لتحقيق التكامل والتغيير الإيجابي.
- تفعيل دور التعليم غير النظامي من خلال رفد التعليم النظامي بالمعلومات والمعارف التي تدعم المنهاج التعليمي.
- توفير السبل والبيئة المناسبة للحفاظ على استمرارية التحاق العاملين بعملهم مدة أطول، والحفاظ على الاستقرار الوظيفي لهم.

- إرسال فريق متخصص من القطاعين (العام والخاص) ينظم له برنامج زمني لزيارة البلدان التي استطاعت تحقيق نجاح في مجال التكامل بين التعليم النظامي والتعليم غير النظامي، لأخذ الخبرة والاستفادة من تجربتها حتى تطبق بما يتلاءم والبيئة الأردنية.
- الاستعانة بمستشارين مختصين؛ للمساعدة في قيام صناعات ثقافية مرتبطة بأنشطة التعلم والتعليم النظامي وغير النظامي.
- التركيز على النشاطات اللاصفية في المستقبل وتكثيف الاهتمام بها.

٤. مجال التوعية والتثقيف

- إعداد وتوزيع منشورات وملصقات وبرامج تلفزيونية وإذاعية لمحاربة الآفات الاجتماعية المختلفة من تدخين ومخدرات وغيرها.
- الإسهام في إعداد حقائب ترشد الطلبة والأهل إلى الطريقة الأمثل لاستعمال الأدوات والأشياء المتنوعة والمختلفة في البيئة المحلية واستثمارها.
- المساعدة في توفير فرص تربوية للأمهات لتوفير التدريب على مهارات الوساطة لتقليص العنف المحلي، والقيام بدور فعّال للتصدي للقضايا الاجتماعية والسياسية.
- إعداد برامج توعوية وتثقيفية ونشرها من خلال مختلف وسائط الإعلام للتعريف بدور هذه المؤسسات والجمعيات، ونشر المعرفة حول برامجها وأنشطتها.
- العمل على تعميق وتأكيد دور الآباء والأمهات في تفهم الخصائص النمائية للشباب والأطفال.
- تنظيم رحلات استطلاعية وتثقيفية للأماكن والمواقع والمؤسسات ذات العلاقة، والوقوف على أبرز إنجازاتها.

ثانيًا: الدراسة التقويمية الشاملة لبرنامج محو الأمية في الأردن (٢٠٠٧)

تأتي هذه الدراسة الوطنية الشاملة التي تم إعدادها بهدف تقويم برنامج محو الأمية في الأردن، في إطار البرامج والأنشطة المتنوعة التي تم تنظيمها بالتنسيق والتعاون بين الوزارة ومكتب اليونسكو/ عمان، ضمن فعاليات عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية (٢٠٠٣ – ٢٠١٢)، الذي اعتمد دوليًا نتيجة لإدراك خطورة ظاهرة الأمية، ولزيادة الاهتمام العالمي بمحو الأمية ونشر القرائية، ولتكون النشاطات في هذه الأعوام منصبة أساسًا على علاج قضية الأمية التي تعد

على قائمة الأولويات والقضـايا التي تعوق جهود التنمية البشـرية في معظم دول العالم ولاسـيّما النامية منها.

وانسـجامًا مع الرؤية الملكية السـامية لجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسـين المعظم، الرامية لتطوير النظام التربوي الأردني بمختلف أبعاده ومجالاته، وفي إطار سياسة وزارة التربية والتعليم المتمثلة بانتهاج أسـلوب التخطيط الإسـتراتيجي المبني على المعلومة الموثوقة والتقويم الموضـوعي الشـمولي للبرامج والفعاليات التربوية المختلفة، فقد تم إعداد هذه الدراسـة الوطنية الشـاملة سـعيًا إلى تقويم برنامج محو الأمية وتعليم الكبار في الأردن، الذي بدأ العمل به منذ صـدور الدسـتور الأردني المعدل عام ١٩٥٢م، بإيعاز من جلالة المغفور له –بإذن الله تعالى– الملك الحسـين ابن طلال طيَّب الله ثراه، الذي أوعز بالبدء في تنفيذ برنامج محو الأمية وتعليم الكبار في الوحدات والألوية العسكرية.

وتنبع أهمية هذه الدراسـة التقويمية لبرنامج محو الأمية وتعليم الكبار من كون التقويم خطوة أساسية لا بد منها في تنفيذ أي عملية تطوير أو إصـلاح للبرامج التربوية بشكل عام، ولبرنامج محو الأمية وتعليم الكبار بشـكل خاص، بهدف اتخاذ ما يلزم من إجراءات تطويرية للعمل، وتضمينها في الخطط المستقبلية لهذا البرنامج.

ولقد سعت هذه الدراسة إلى تحقيق أهداف عديدة مبينة على النحو التالي:

- تعرّف واقع برنامج محو الأمية في الأردن من وجهة نظر الفئات المعنية بهذا البرنامج.
- تعرّف دوافع التحاق الدارسين والدارسات ببرنامج محو الأمية في الأردن من وجهة نظر الفئات المعنية بالبرنامج كافة.
- تعرّف المشكلات والصـعوبات والمعوقات التي تواجه برنامج محو الأمية من وجهة نظر المعنيين كافة.
- تحديد أبرز نقاط القوة في برنامج محو الأمية لتعزيزها، وتحديد نقاط الضـعف فيه لاتخاذ الخطوات اللازمة لتلافيها في المسـتقبل، من خلال وضـع مجموعة من التوصـيات والمقترحات الإجرائية بهدف تطوير البرنامج وتحسـين نوعية خدماته التربوية المقدمة للفئات المستهدفة.

وقد شـملت عينة الدراسـة الرئيسـة (٣٦٦) فرداً من الدارسـين، و(٣٩) معلمًا ومعلمة، و(٦١) مشرفًا فنيًا ومسؤولاً عن التعليم غير النظامي في مديريات التربية والتعليم في أنحاء المملكة.

وقد أشارت الدراسة إلى أن أبرز (٣) دوافع للالتحاق بالبرنامج، والتي كانت مشتركة لدى الفئات الثلاث هي: القراءة بشكل عام، وقراءة القرآن، وقراءة أسماء الشوارع واتجاه الباصات وسيارات الأجرة.

وأوضـحت الدراسـة أبرز المشـكلات المتعلقة بكل بعد من أبعاد برنامج محو الأمية في الأردن، من وجهة نظر المعنيين بالبرنامج، وذلك على النحو التالي:

- فيما يتعلق ببُعد المناهج والكتب المدرسـية، فقد كان أبرز المشـكلات قِدَم المناهج المسـتخدمة في برنامج محو الأمية وتعليم الكبار، وحاجتها للتطوير والتحديث بصـورة شمولية، وصعوبة بعض المواد ولاسيّما الحساب بالنسبة لكبار السن، وعدم مناسبة طريقة عرض المادة في الكتب المستخدمة للفئات المستهدفة.
- فيما يخص بُعد البناء والمرافق والتسـهيلات، فقد كان أبرز المشـكلات افتقار المراكز إلى وسائل التدفئة المناسبة في فصل الشتاء، وحاجتها إلى الطباشير الملونة لاستخدامها من قبل المعلم، وعدم توفير وسائط نقل للدارسين من وإلى مراكز محو الأمية وتعليم الكبار.
- المشـكلة الرئيسـة التي برزت فيما يتصـل ببُعد المعلمين هي: قلة الخبرات التعليمية لدى معلمي مراكز محو الأمية، وحاجتهم إلى دورات تدريبية متخصـصـة في مجال تدريس الكبار وكيفية التعامل معهم.
- وفيما يتعلق ببعد السـياسـات التربوية، فقد برزت المشـكلات الخاصـة بضـعف الحوافز المادية للعاملين في برنامج محو الأمية، وعدم انسـجامها مع ارتفاع مسـتوى المعيشـة ومتطلبات الحياة المتصـاعدة، والافتقار لوجود حوافز مادية تشـجيعية للدارسـين تحفزهم على مواصلة تعلمهم بنجاح.
- أما بخصـوص المشـكلات المتعلقة بدوافع التحاق الدارسـين ببرنامج محو الأمية، فهي النظرة السـلبية تجاه الدارسـين في مراكز محو الأمية من قبل بعض أفراد المجتمع، وانقطاع أعداد كبيرة من الدارسين عن برنامج محو الأمية في فترات موسمية مثل فصل

الشتاء، وشهر رمضان المبارك، ومواسم قطف الزيتون، واشتغال الدارسين بأعمال خاصة تؤدي إلى عدم تفرغهم للدراسة في أيام عديدة، وافتقار المراكز إلى الشروط الصحية.

وفي ضوء نتائج الدراسة التي استهدفت تقويم برنامج محو الأمية في الأردن، اقترح فريق الدراسة مجموعة من التوصـــيات للارتقاء بهذا البرنامج وتحســـين نوعية مدخلاته وعملياته ومخرجاته، وذلك وفق المجالات الرئيسـة التالية: المناهج التربوية والكتب الدراسـية، والتخطيط والسـياسـات التربوية، والتنمية المهنية المســـتدامة ورفع كفاءة العاملين في البرنامج ، وتفعيل التكامل بين التعليم النظامي والتعليم غير النظامي، والتوعية والتثقيف.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ هذه الدراسة قد حصلت على جائزة الإيسيسكو للبحث في مجال محو الأمية للسنة ٢٠٠٨.

جائزة الإيسيسكو للبحث في مجال محو الأمية

تشهد المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة - إيسيسكو -

بأن

الدراسة التقويمية الشاملة لبرنامج محو الأمية في المملكة الأردنية الهاشمية

حازت على جائزة الإيسيسكو للبحث في مجال محو الأمية لسنة 2008.

الدكتور عبد العزيز بن عثمان التويجري

المدير العام للإيسيسكو

ثالثًا: الدراسة التشخيصية لواقع برامج التعليم غير النظامي (٢٠٠٧)

تأتي هذه الدراسة التشخيصية لواقع التعليم غير النظامي في الأردن انسجامًا مع الرؤية الملكية السامية لجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم، الرامية إلى تطوير النظام التربوي الأردني بمختلف أبعاده ومجالاته، وضمن إطار سياسة وزارة التربية والتعليم المتمثلة بانتهاج أسلوب التخطيط الإستراتيجي المبني على المعلومة الموثقة والتقويم الموضوعي الشمولي للبرامج والفعاليات التربوية المختلفة. وقد تم تنفيذ هذه الدراسة بالتعاون مع منظمة اليونسكو بوصفها متطلبًا أساسيًا لبناء "نظام إدارة معلومات التعليم غير النظامي (NFE-MIS)" بشكل خاص، وتطوير "الإستراتيجية الوطنية للتعليم غير النظامي في الأردن" بشكل عام، وفق منهجية علمية ومعايير موضوعية، وبمشاركة مجتمعية واسعة من المؤسسات الرسمية المعنية ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة.

وتهدف هذه الدراسة بشكل عام إلى "تعرّف إطار السياسة الوطنية والإطار المفاهيمي الوطني للتعليم غير النظامي في الأردن، ومعرفة مصادر البيانات وأنظمة معلومات التعليم غير النظامي المتوافرة حاليًا على المستوى الوطني، وتحديد الاحتياجات للمعلومات فيما يتعلق ببرامج التعليم غير النظامي وأنشطته المتنوعة."

ويُؤمل أن تسهم مجموعة المقترحات والتوصيات التي اقترحها فريق الدراسة –إذا تم اتخاذ الخطوات الإجرائية بخصوصها– في إحداث نقلة نوعية في برامج التعليم غير النظامي في الأردن ببعديها الكمّي والنوعي ولاسيّما في المجالات الآتية:

- إيجاد مظلة تنسيقية وطنية لبرامج التعليم غير النظامي.
- وضع إستراتيجية وطنية للتعليم غير النظامي.
- بناء نظام إدارة معلومات التعليم غير النظامي بوصفه أمرًا حيويًا وضروريًا لتشكيل قاعدة مرجعية نامية باستمرار.

ويؤمل في أن تكون هذه الدراسة التشخيصية منطلقًا خصبًا وإطارًا مرجعيًا ثريًا يسهم في صياغة الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم غير النظامي في الأردن، وفي بناء الخطة الإستراتيجية متوسطة المدى التي يُتوخَّى أن تنبثق عنها، ويؤمل كذلك في أن تكون هذه الدراسة مرجعًا غنيًا للباحثين والمخططين والمعنيين بمسيرة التعليم غير النظامي "تخطيطًا وتنفيذًا وتقويمًا وتطويرًا".

وقد هدفت هذه الدراسة التشخيصية بشكل عام إلى: "تعرّف إطار السياسة الوطنية والإطار المفاهيمي الوطني للتعليم غير النظامي في الأردن، وتعرّف مصادر البيانات وأنظمة معلومات التعليم غير النظامي المتوافرة حاليًا على المستوى الوطني، إضافة إلى تحديد الاحتياجات للمعلومات فيما يتعلق ببرامج التعليم غير النظامي وخدماته المتنوعة".

وشملت عينة الدراسة التشخيصية (٢٢) مبحوثًا من واضعي السياسة وصانعي القرار والمخططين التربويين في المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني ومقدمي برامج التعليم غير النظامي ومموليها على الصعيد الوطني، و(٢٤) مبحوثًا من مسؤولي التعليم غير النظامي في مديريات التربية والتعليم في أنحاء المملكة، و(٣٠) مبحوثًا من مديري برامج التعليم غير النظامي ومنسّقيها في مؤسسات المجتمع المدني الثلاثين التي تمت زيارتها، بوصفها تقدم خدمات التعليم غير النظامي بأنشطته المتنوعة، إضافة إلى (٦٠) مبحوثًا من الميسّرين والمدربين، و(٦٠) مبحوثًا من المتعلمين والمتدربين، و(٣٠) مبحوثًا من ممثلي المجتمع المحلي المتعاملين مع هذه المؤسسات.

وقد أسهمت نتائج هذه الدراسة في توفير بيانات ومعلومات تتصف بالدقة والموضوعية، حول جوانب القوة في هذه البرامج ومواطن الضعف وفرص التحسين فيها، إضافة إلى التعرّف إلى الاحتياجات المختلفة من المعلومات من وجهة نظر مختلف الفئات المعنية بهذه البرامج. كما تم التوصل إلى مجموعة من الملاحظات التطويرية التي ينبغي العمل على تضمينها في الخطط والتوجهات المستقبلية لهذه البرامج، ولاسيَّما فيما يتعلق بإنشاء مظلة وطنية للتنسيق بين جهود المؤسسات التي تقدم برامج التعليم غير النظامي وخدماته في الأردن، وبناء نظام إدارة معلومات التعليم غير النظامي في ضوء الاحتياجات الوطنية التي تم تحديدها، مما يؤمل في أن يسهم في بناء الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم غير النظامي في الأردن، وفي صياغة الخطة الإستراتيجية متوسطة المدى التي يُتوخَّى أن تنبثق عنها في ضوء الأهداف الإستراتيجية والأهداف الرئيسة ومؤشرات الأداء التي تم التوصل إليها، من خلال ورش العصف الذهني واجتماعات اللجان الفنية التي شارك فيها المعنيون من المؤسسات الرسمية والأهلية، والإسهام بالتالي في صناعة القرارات التربوية الرشيدة الرامية للارتقاء ببرامج التعليم غير النظامي في الأردن "تخطيطًا وتنفيذًا وتقويمًا وتطويرًا".

رابعًا: دراسة لتطوير وتحديث وتجديد وتجريب واستحداث مناهج وكتب وأدلة جديدة للدارسين في مراكز تعليم الكبار ومحو الأمية (٢٠٠٧)

نظرًا لقِدَم مناهج وكتب وأدلة تعليم الكبار ومحو الأمية؛ حيث إنها وضعت في أواخر السبعينيات، فقد ظهرت الحاجة إلى تطويرها وتحديثها وتجديدها وتجريبها واستحداث مناهج وكتب وأدلة أخرى كاللغة الإنجليزية والحاسوب بشكل يتلاءم مع احتياجات وخصائص الكبار وينسجم مع المستجدات العلمية والتربوية لتواكب العصر، ويكون ذلك على النحو التالي:

١. أن يكون التأليف منبثقًا عن العقيدة الإسلامية والحضارة العربية الكبرى والدستور الأردني وفلسفة وأهداف التربية والتعليم والتجربة الوطنية الأردنية التي تتمثل في الأسس الفكرية والوطنية والإنسانية والاجتماعية.

٢. أن يكون التأليف مواكبًا لتطورات العصر وحالة العولمة التي يعيشها العالم، بهدف حوسبتها في ظل تعميم الأجهزة الحديثة والاستخدامات المتعددة للتكنولوجيا.

٣. أن يكون التأليف متضمنًا عناصر التطوير التربوي من حيث:
   - الاستجابة الفعّالة للتنوع والفوارق الفردية.
   - حل المشكلات وصنع القرارات وإجراء الاستقصاءات وإبداع التصميمات والوسائل ومهارة الاتصال.
   - تنمية مهارات التفكير العقلية العليا وأنماط التفكير الناقد والإبداعي.
   - التركيز على استخدام وربط المعرفة والتعليم بالحياة والعمل واستخدام المنحى التجريبي والتطبيقي.

٤. تضمين التأليف مفاهيم التربية المعاصرة مثل: التربية السكانية، والبيئية، والصحية، والمرورية، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، وحقوق الطفل، وحقوق المرأة، .. إلخ.

٥. أن يكون التأليف من حيث التصميم والطباعة وحجم الحرف والصور الملونة متلائمًا وأعمار الكبار.

٦. أن يفي التأليف بربط التعليم بالعمل المنتج.

٧. العمل على تجريب وتقويم المناهج والكتب والأدلة المؤلفة من حيث لغة الكتاب، والمحتوى العلمي، وطريقة العرض، والأنشطة والبحث وقضايا المناقشة، والرسوم التوضيحية والصور والرسومات والجداول والأرقام والأسئلة والتقويم ..إلخ.

٨. إعداد مواد قرائية توزع مجانًا على من يستكمل برنامج محو الأمية (مرحلة المبتدئين) بعد محو أميته الهجائية؛ ليبقى على تواصل تام مع الكلمة المقروءة حتى لا يرتد للأمية ثانية.

وستشارك المنظمات والمؤسسات غير الحكومية وشبه الحكومية في مراحل تجديد وتحديث وتطوير وتأليف مناهج وكتب وأدلة مراكز تعليم الكبار ومحو الأمية، كمؤسسة كويست سكوب للتنمية في الشرق الأوسط والجمعية النسائية لمكافحة الأمية ومركز الدراسات المسكونية وغيرها؛ لما لهذه المنظمات والمؤسسات من تجربة رائدة في استحداث وتأليف كتب للأميين وللكبار.

خامسًا: دراسة حول المشكلات التي تواجه مراكز محو الأمية في قضاء أم الرصاص من وجهة نظر المعلمين والمشرفين الفنيين (٢٠١٠)

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى المشكلات التي تواجه مراكز محو الأمية في قضاء أم الرصاص من وجهة نظر المعلمين والمشرفين الفنيين، وقد شملت عينة الدراسة جميع معلمي مراكز محو الأمية في قضاء أم الرصاص في مديرية التربية والتعليم للواء الجيزة، وعددهم (١٥) معلمًا، والمشرفين الفنيين(أعضاء اللجنة الفنية لمشروع "قضاء بلا أمية") في قضاء أم الرصاص وعددهم (١٠) مشرفين، وتم بناء أداة الدراسة بالإفادة من الدراسات السابقة، حيث اشتملت الأداة على (٤٩) فقرة غطَّت المشكلات التي تواجه مراكز محو الأمية وفق أربعة مجالات هي: السياسات التربوية، والمناهج من حيث الكتب المستخدمة، والبناء من حيث المرافق والتسهيلات، وتسرب الدارسين من المراكز.

وتأتي أهمية التعرف إلى المشكلات التي تواجه مراكز محو الأمية في قضاء أم الرصاص من خلال ما ستوفره هذه الدراسة من حصر للمشكلات التي تواجه مراكز محو الأمية في مشروع "قضاء بلا أمية" من وجهة نظر القائمين على هذا المشروع من معلمين ومشرفين فنيين (أعضاء اللجنة الفنية)، والتي في ضوئها سيتم بناء العديد من المقترحات التطويرية للعمل على تضمينها في الخطط والتوجهات المستقبلية لهذه المراكز ولاسيَّما المدرجة منها ضمن مشروع

"قضـــاء بلا أمية"، والاســتفادة من نتائج هذه الدراســة عند تطبيق مشــروع " لواء بلا أمية" في منطقة دير علا الذي بدأت الوزارة بتنفيذه بداية العام الدراسي ٢٠١٠/٢٠١١.

نتائج الدراسة

أشــارت نتائج الدراســة إلى أن أبرز المشــكلات التي تواجه مراكز محو الأمية من وجهة نظر المعلمين في مجال السـياسـات التربوية هي قلة الحوافز المادية المقدمة للعاملين والدارسـين في برنامج محو الأمية. أما المشـكلات من وجهة نظر المشـرفين الفنيين في المجال نفسـه فتمثلت بحاجة العاملين في مجال محو الأمية إلى دورات تدريبية، إضـــافة إلى قلة الحوافز المادية المقدمة للدارسين بمراكز محو الأمية.

وفي مجال المناهج والكتب المستخدمة فقد كانت أبرز المشكلات التي تواجه المراكز من وجهة نظر المعلمين والمشرفين الفنيين هي حاجة المنهاج الحالي والكتب المستخدمة في برنامج محو الأمية إلى التطوير والتحديث.

وفي مجال البناء والمرافق والتسهيلات كانت أبرز المشكلات التي تواجه مراكز محو الأمية من وجهة نظر المعلمين تهوية الغرف الصـــفية، وعدم مناســبة الألواح الصـــفية المســـتخدمة في المدارس، في حين كانت من وجهة نظر المشــرفين عدم توزيع الكتب على الدارســين في بداية العام الدراســي وعدم توزيع (دفاتر وأقلام وبرايات ومحايات ومســاطر) بعدد يتناســب مع عدد الدارسين.

أما في مجال تســرب الدارســين فقد كانت أبرز المشــكلات التي تواجه المراكز من وجهة نظر المعلمين والمشرفين قلة الحوافز التشجيعية، وصعوبة تنقل الدارسين من بيوتهم إلى مراكز محو الأمية، وظروف الدارسين الصحية التي تمنعهم من الاستمرار في الالتحاق بهذه المراكز.

وفي ضوء نتائج الدراسة اقترح الباحث مجموعة من التوصيات يمكن تلخيصها بالتالي:

١. إعادة النظر بنظام الحوافز المقدم للعاملين والدارسين في برنامج محو الأمية.
٢. إعادة النظر بالدورات التدريبية التي تنفذها الوزارة لمعلمي محو الأمية ســـنويًا؛ لتكون أكثر تخصـــصـــية وذات نوعية وفائدة يعود أثرها على العملية التعليمية داخل المراكز، ويشـــارك فيها إضـــافة إلى المعلمين المشـــرفون ومديرو المدارس التي فيها مراكز محو أمية.

٣. مراعاة فتح المراكز في الغرف ذات التهوية الجيدة في المدارس، والتي يتوافر فيها الوسائل التعليمية والمقاعد التي تتلاءم مع أوضاع الدارسين مثل غرفة المسرح، والمكتبة، ومختبر الحاسوب وغيرها.
٤. التعميم على مديريات التربية والتعليم لتوفير الكتب والقرطاسية للمراكز في بداية العام الدراسي.
٥. تزويد المراكز باللوازم الضرورية والملائمة لاحتياجات تعلم فئة الدارسين الأميين الكبار.

سادسًا: دراسة أولية لأثر سير برنامج التعليم غير النظامي "تعزيز الثقافة للمتسربين" (٢٠١١)

نفذت هذه الدراسة من خلال مجموعة من الباحثين من مركز التدخل المبني على الأثر في جامعة أوكسفورد بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ومؤسسة كويست سكوب للتنمية الاجتماعية في الشرق الأوسط، لتقييم أثر وسير برنامج التعليم غير النظامي "تعزيز الثقافة للمتسربين". وتأتي هذه الدراسة استجابة للنداء الذي أطلقه المجلس الوطني لشؤون الأسرة في العام ٢٠٠٤، والمتضمن الدعوة لإجراء دراسة لواقع الشباب المعرضين للخطر في الأردن، وكذلك استجابة للحاجة الملحَّة لإظهار الممارسات الفضلى مع الشباب المعرضين للخطر اجتماعيًا واقتصاديًا في الأردن.

وقد اعتمدت الدراسة على تصميم "التجربة العشوائية المضبوطة"، حيث تُعَدُّ هذه الطريقة من تقييم الأثر الأكثر حيادية، لأنها تقوم على المقارنة بين مجموعتين متكافئتين من الشباب تشارك إحداهما فقط في التدخل، وقد كانت الفئة المستهدفة تتكون من (١٢٧) شابًا أردنيًا، منهم (٦٧) دارسًا من الملتحقين بمراكز تعزيز الثقافة للمتسربين، موزعين على (٦) مراكز في المناطق ذات الدخل المتدني، ويشكل الأطفال العاملون النسبة المرتفعة فيها، ومنها مركزان للإناث وأربعة مراكز للذكور.

وقد خلصت الدراسة إلى مخرجات عديدة يمكن استخلاص بعضها على النحو التالي:

- أظهر البرنامج تراجعًا في سلوك الشباب المعادي للمجتمع، مثل الغش والعراك وسوء المزاج.
- أظهر البرنامج التكيف في العديد من العلاقات، مثل علاقات الأقران، والعائلة والتقدير الذاتي، مما يشكل أساسًا متينًا لسن الرشد.

- ظهرت بعض التغييرات الإيجابية على الجوانب العاطفية والمهارات الاجتماعية والصعوبات العامة والكفاءة الذاتية.
- ظهرت علاقة بين معدل الحضور المتدني للدارسين في البرنامج وبين ما يكتسبونه من تمكين للسلوكات الإيجابية، فالشباب ذوو الحضور الأكثر أبدو تحسنًا أكبر من الشباب ذوي الحضور المتدني.
- اعتمدت قوة الأثر –بشكل معقول– على تنفيذ منهجية البرنامج بشكل كافٍ وكامل.
- أثرت المراكز والبيئة التعليمية ودعم الميسّرين وتمكينهم إيجابًا في النتائج الإيجابية الفضلى في السلوك الاجتماعي الفعال.
- كان الأثر أكبر على الأطفال من عمر(١٣–١٥) عامًا مقارنة بالأطفال من عمر (١٦–٢١) عامًا.
- برز شعور عالٍ من الشباب بمرونة البرنامج وغناه بالأنشطة الهادفة.
- علاقة الدارسين مع معلميهم تأخذ طابع الصداقة أو الرابطة العائلية.
- يُعَدُّ الحشد وحضور الدارسين للتعلم من أكبر التحديات في البرنامج.
- ظهر أثر منهجية البرنامج واضحًا في الميسّرين، وانعكس ايجابيًا على أداء الميسّرين وعلى العملية التعليمية في مدارسهم.

ومن خلال التغذية الراجعة من الفئة المستهدفة، وبهدف دفع النجاح المستقبلي للبرنامج لتغيير حياة المتسربين من المدارس، فقد تم استخلاص التوصيات التالية:

١. تطوير أدلة عمل للبرنامج، تتضمن التغيير والممارسات الفضلى والمكونات الأساسية للبرنامج.
٢. التنمية المهنية للميسّرين بشكل دائم.
٣. بناء مجتمع معرفة أو مجتمعات الممارسة بهدف التواصل وحل المشكلات، وبالتالي رفع المعنويات وتحسين الإبداع والمشاركة والممارسات الفضلى.
٤. التركيز على بعض الأنشطة، مثل الرحلات والمخيمات، وكذلك بعض اهتمامات الدارسين، مثل الموسيقى والفن والرياضة.
٥. التركيز على عنصر الجودة والنوعية في البرنامج.

٦. تأكيد عملية التقييم والمراجعة المستمرة للبرنامج ومكوناته كافة.
٧. تطوير بعض النشاطات التي تفعِّل وتزيد من عملية التمكين لدى الدارسين، مثل برلمانات الشباب والقيادة الشبابية.

التحديات والصعوبات التي تواجه وزارة التربية والتعليم في مجال تعليم الكبار والتعليم غير النظامي

أ- التحديات

١. تحديات مادية ومالية.
٢. تحديات تتعلق بتوافر البيانات المطلوبة.
٣. تحديات تتعلق بإحجام الدارسين عن الالتحاق ببرامج التعليم غير النظامي، وكذلك تسرب الدارسين الملتحقين بهذه المراكز.

ب- الصعوبات

١. قلة دورات التأهيل والتدريب للعاملين في مجال تعليم الكبار ومحو الأمية.
٢. ضعف التعريف بالتعليم غير النظامي وبرامجه من قبل وسائل الإعلام؛ وذلك ليتم حفز المستهدفين على الالتحاق بهذه البرامج التي تلبّي رغباتهم وتتناسب مع قدراتهم وحاجات سوق العمل.
٣. قلة الحوافز المادية والمعنوية في برامج تعليم الكبار.
٤. قلة الوسائل التعليمية الحديثة، وعدم القدرة على توفير أجهزة حاسوب لمراكز تعليم الكبار ومحو الأمية؛ لمحو الأمية الحاسوبية.

ج- الحلول المقترحة لهذه الصعوبات

١. إسهام المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في تمويل برامج التعليم غير النظامي.
٢. توفير حوافز مادية أكبر للدارسين.
٣. إيجاد برامج تلفزيونية، وإعداد دورات تثقيفية، وتوفير أجهزة حاسوب.
٤. زيادة عدد الدورات التدريبية للعاملين في مجال تعليم الكبار ومحو الأمية.
٥. إبداء اهتمام أكبر من وسائل الإعلام ببرامج ومشاريع التعليم غير النظامي.

٦. التركيز على المناطق التي ترتفع فيها نسبة الأمية، مثل مناطق الأغوار والبادية.

تطلعات وزارة التربية والتعليم في مجال التعليم غير النظامي وتعليم الكبار

رغم الجهود الكبيرة التي قامت بها وزارة التربية والتعليم في مجال التعليم غير النظامي وتعليم الكبار وخفض نسبة الأمية تمهيدًا للقضاء عليها، إلا أنها تطمح في المزيد من البرامج والفعاليات التي تسهم في القضاء على هذه الآفة، وذلك من خلال العناية والاهتمام بالتعليم غير النظامي؛ لدوره البارز في إعداد القوى البشرية، وتزويد سوق العمل بحاجاته من العمالة المدرَّبة المؤهَّلة، ومواكبة كل ما يستجد في عالم العلم والمعرفة. وعليه فإن وزارة التربية والتعليم تتطلع إلى ما يلي:

١. مواصلة محاربة جيوب الأمية، والتركيز على المناطق التي ترتفع فيها نسبة الأمية، وإعطاء الأولوية للقطاع النسائي في رفع نسب الالتحاق وفتح المراكز الخاصة بهنّ.
٢. أن تُعَدَّ برامج التعليم غير النظامي التعليمية والتدريبية جزءًا لا يتجزأ من العملية التربوية التي تُعِدُّ الإنسان للحياة من خلال:

- وضع الإجراءات التي تضمن تكامل التعليم النظامي والتعليم غير النظامي في إطار فلسفة التربية والتعليم.
- فتح القنوات ومد الجسور بين التعليم النظامي والتعليم غير النظامي.
- تفعيل دور المشاركة الشعبية؛ لتأخذ دورها في مكافحة الأمية.
- التعاون مع وسائل الإعلام للتعريف بالتعليم غير النظامي وبرامجه؛ لحفز المستهدفين على الالتحاق بالبرامج التي تلبي رغباتهم وتتناسب مع قدراتهم وحاجات سوق العمل.
- الانتقال من محاربة الأمية الأبجدية إلى محاربة الأمية الوظيفية.
- الاستمرار في تدريب أكبر عدد ممكن من معلمي الكبار لتأهيلهم فنيًا في تدريس الكبار، وإعادة تأهيل الباحثين عن العمل بما ينسجم وحاجات سوق العمل.
- الاهتمام بفئة ذوي الاحتياجات الخاصة والإعاقات، والتركيز عليهم وتقديم الدعم لهم ومحاربة الأمية المنتشرة لدى هذه الفئة من المجتمع.

اعداد التقرير
عبدالله سهو الناصر
رئيس قسم التعليم غير النظامي
Ab_alnaser67@yahoo.com